سياسة مصر تجاه قِطاع غزة ومواقفها من الإعتداءات الإسرائيلية عليه ٢٠٠٦– ٢٠١٤

((دراسة تاريخية))

أ.م.د. محمد سالم احمد الكواز

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم الجغرافية

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٥/١٥ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٦/١١)

ملخص البحث: بات قِطاع غزة يشكل تحدٍ مباشر للأمن القومي المصري وخاصة في اعقاب وصول حركة حماس الى السلطة وإدارتها للقِطاع منذ المدة ٢٠٠٦–٢٠٠٧ واصطداماتها المباشرة في الحرب مع إسرائيل، إذ واجهت السلطات المصرية منذ نظام حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك اختبار وصف بالصعب وبالوضع المحرج حينما شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملياتها الحربية على قِطاع غزة ابتداءً من عام ٢٠٠٨، ما بين مساندتها للحكومة الوطنية الفلسطينية في استمرار محادثات السلام مع إسرائيل وبين إبقاء علاقاتها الدبلوماسية مستمرة مع تل ابيب، وبالرغم من استنكارها وشجبها وتنديدها لهذا العدوان وحملته المسؤولية التامة للانتهاكات التي اقترفتها قواتها العسكرية، لكنها لم تنوي قطع الصلات الدبلوماسية مع إسرائيل والتهديد بإلغاء اتفاقية السلام بينهما، كما انتقدت في الوقت ذاته حركة حماس في انهيار التهدئة مع إسرائيل بأطلاق الصواريخ تجاه البلدات الإسرائيلية، في ظل الموقف الشعبي المصري المناهض للحرب ولموقف مجلس وزرائه المتفرج. وقد كان الموقف المعترف به رسمياً للسلطات المصرية واضحاً في تخوفها من ان تمس هذه الحرب امنها القومي، وقد اصبح جلياً التفاوت في مواقفها، منها الحراك الشعبي المصري عام٢٠١١ وتحويل الحكم وتبدل اتجاهات السياسة المصرية باتجاه حركات الإسلام السياسي.

Egypt's policy towards the Gaza Strip and its positions on Israeli aggression against it 2006-2014
A Historical study

Abstract: The Gaza Strip has turn out to be an instantaneous venture to Egypt's country wide protection, especially after Hamas got here to strength and manipulate the Gaza Strip considering 2006-2007 and its direct clashes with Israel. The Egyptian authorities has confronted a hard and awkward state of affairs because the regime of former President Mohamed Hosni Mubarak. The Israeli career of its army operations inside the Gaza Strip beginning in 2008, among its guide for the Palestinian National Government within the continuation of peace negotiations with Israel and the upkeep of diplomatic members of the family with Tel Aviv, in spite of denouncing, denouncing and condemning this aggression and its obligation While additionally criticizing Hamas for the crumble of the truce with Israel via firing rockets at Israeli cities, in mild of the famous anti-struggle stance of the Egyptian human beings and the location of his authorities onlookers. . The legitimate function of the Egyptian government changed into clean of their worry that the warfare could have an effect on their country wide safety. The variations of their positions, consisting of the Egyptian famous motion in 2011, trade of governance and exchange within the attitudes of Egyptian politics in the direction of political Islam actions.

المقدمة:

يشكل قِطاع غزة ضرورة هائلة لمصر من نواحي عديدة منها كونه البوابة الشرقية لها باتجاه أسيا إضافةً الى عن أهميته التاريخية وارتباطه بها على الفور مع فلسطين، وقد كان لها دور في ادارته قبل عام١٩٤٨التي استمرت حتى عام١٩٦٧ ومنذ ان أغارت إسرائيل حملتها العسكرية تجاه القطاع عام ٢٠٠٨ امتعضت السلطات المصرية من الاعتداء الإسرائيلي ورفضته وحملته المسؤولية في وقوع الشهداء والمصابين وإلحاق دمار بالبنى التحتية للقطاع، دون ان تنوه على اقل تقدير بقطع الصِلات الدبلوماسية مع إسرائيل، والتهديد بإلغاء اتفاقية السلام بينهما. مثلما انتقدت في الوقت ذاته مساعِ حركة حماس في اعاقة انهيار التهدئة مع إسرائيل بأطلاق الصواريخ، و قد كان موقف جمهورية مصر العربية واضحاً في تخوفها من ان تمس تلك الحرب امنها القومي، كما لجأت مصر الى التحرك بتوحيد موقف عربي بدعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل واحتواء العمليات العسكرية في فرض السيطرة على الحدود المصرية مع غزة، والرد على الحملات الاعلامية الموجهة لها بتواطؤها مع إسرائيل في عدوانها على مدينة غزة ، والتحرك لطرح المبادرات لبحث التهدئة ودعوة الفلسطينيين الإسرائيليين الى الاجتماع للتوصل الى حل ينهي ذلك العدوان. مثلما فتحت مصر مستشفياتها لاستقبال المصابين المدنيين الفلسطينيين الذين تعرضوا للقصف الإسرائيلي بعد ان سمحت الحكومة المصرية بفتح معبر رفح جزئياً . وقد ظهر تفاوت ملحوظ في الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على مدينة غزة في عام ٢٠١٤ ، عن الموقف المصري تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع في عام ٢٠١٢ ، من ان نظام الرئيس السابق محمد مرسي عّد حركة حماس حليفاً وصديقاً، بينما ان الرئيس القائم عبد الفتاح السيسي اعتبر حركة حماس عدو، ثم ايد في ان توجه إسرائيل ضربة قوية لحماس، وعزلها سياسياً وبعد اتهامها بالتدخل في شؤون جمهورية مصر الداخلية .

ومما تقدم تبين ان اهمية الموضوع واهدافه سوف تركز الضوء عن طريق المحاور التي تبحث في البواكير التاريخية للخطط والاستراتيجيات المصرية تجاه قِطاع غزة، ومحددات توجهاتها السياسية المعاصرة تجاهه التي عن طريقها خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ثم مراقبة مواقف جمهورية مصر العربية الرسمية والشعبية من العدوان الإسرائيلي على غزة على نحو تفصيلي للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

سياسة مصر تجاه قِطاع غزة قبل الاعتداء الإسرائيلي عام ٢٠٠٨:

لا يوجد ادنى شك أن القضية الفلسطينية قضية العرب المحورية والجوهرية التي كانت ولا زالت محط اهتمام كبير لها منذ عقود تاريخية مضت، بوصفها قضية مصيرية ذات مسؤولية قومية ودينية شغلت الوطن العربي بعامة ومصر بخاصة، وهذا بتصرف حكم الصلات الوطيدة التاريخية والدينية والقومية والجيوسياسية التي ربطتها مع فلسطين، بحيث عّدت جمهورية مصر العربية القضية الفلسطينية قضيتها الأولى، وأولت اهتمامها بها دفاعاً عن القدس المحتلة ونصرة الشعب العربي الفلسطيني، وتقديم جميع أشكال العون له عن طريق ابراز التيار الإسلامي والوازع الديني منذ نشأة هذه القضية حينما حصلت جمهورية مصر العربية على استقلالها الجزئي في فترة حكم الملك فاروق(١٩٣٦-١٩٥٢) بحسب معاهدة عام١٩٣٦ مع بريطانيا من اجل الوقوف الى جانب شعب فلسطين في مطالبه باسترجاع مستحقاته المشروعة عن طريق مشاركاتها الفعّالة ودورها المرئي في قيادة المواجهات الحربية العربية مقابل جيش الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨[١]

وفي ما يرتبط بموضوع غزة بوصفها جوهر الموضوع، هذه الرقعة الجغرافية الشريطية على هيئة مستطيل المجاورة على البحر الابيض المتوسط الواقعة في جنوب سهل فلسطين الساحلي والممتدة من اقصى شمال شرق مدينة حيفا حتى جنوب غرب شبه جزيرة سيناء في مصر والجهة المقابلة لتل ابيب[٢]. فإنها تعد من اولويات توجهات السياسة الخارجية المصرية في موضوع علاقاتها الثنائية مع غزة، إستناداً لاعتبارات جغرافية لها خصوصيتها نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية والجيوسياسية بوصفها أي غزة البوابة التي تربط جمهورية مصر العربية بقارة آسيا التي يفصلهما البحر الأحمر ، إذ تُعّد غزة حواجز مشتركة بين جمهورية مصر العربية وفلسطين، والبوابة التي تفصل حدود مصر الشرقية عن فلسطين، فضلاً عن ان غزة خط مصر الدفاعي الاساسي من الجهة الشمالية الشرقية، وقد وصفها الكاتب الفلسطيني محمد إبراهيم المدهون ان غزة جسر بين مصر والشام وجسر بين آسيا وأوروبا، أي حلقة وصل بين الشرق العربي والمغرب العربي، الامر الذي حتم على جمهورية مصر العربية الدفاع عن هذه الحدود لرأب الصدع ولتأمين حدودها واستقرارها مع غزة من اية مخاطر كانت قد أتت اغلبها من الشام من خلال فلسطين. علاوة على كون غزة وفقاً لمعطيات أهميتها المذكورة اعلاه بصفتها عمقاً جيوستراتيجي لمصر التي تمتاز بثقل سياسي وتمتلك اهتمامات ودولية، أي ان غزة تشكل قضية امنية هامة متعلقة بمفهوم الأمن القومي المصري، ومكون رئيس لمفهومه بحيث كان الدافع الأبرز في مراعاة مصر بقضية فلسطين. وأيضاً

المحدد الرئيس لتوجهات سياسة مصر الخارجية للدفاع عن امنها القومي. وبالمقابل فإن مصر تُعّد فيما يتعلق لغزة عمقها الاستراتيجي ومتنفسها الذي يكاد يكون الوحيد على المستوى الخارجي سيما في اعقاب الاحتلال الإسرائيلي لغزة منذ حرب٥ حزيران/يونيو١٩٦٧[٣]. وتاريخياً في اعقاب قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الى منطقتين عربية ويهودية في تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٤٧كانت غزة البلدة الوحيدة التي حملت اسم فلسطين حتى عام ١٩٤٨[٤].

اذ سعت إسرائيل الى الاستراتيجية لتصفية غزة كبداية لإنهاء قضية فلسطين بأكملها بواسطة الحرب العربية الإسرائيلية في مطلع أيار/مايس١٩٤٨،إذ ان جميع سكان غزة كانوا ينتمون الى اغلب القرى الفلسطينية. ومن اجل معارضة النظام الأردني نتيجة اعتراف مصر بحكومة عموم فلسطين التي تأسست في أيلول/سبتمبر١٩٤٨وتقديم العون لها، من مثل التدريب لبناء قوات مسلحة فلسطينية تحمي جميع الأراضي الفلسطينية سيما المساعي العدوانية لإسرائيل في الحرب اعلاه، وقد تم اخضاع ما كان يسمى بـ لواء غزة بصورة رسمية تحت إدارة جمهورية مصر العربية على خلفية اتفاق الهدنة الذي عقدته الأخيرة مع حكومة الكيان الصهيوني في جزيرة رودوس اليونانية في اواخر شباط/فبراير١٩٤٩، لتكون غزة منذ حينها الى منحى أنحاء أخرى من مثل بلدة رفح وبلدة خان يونس تحت الهيمنة والرقابة والحماية العسكرية المصرية [٥].

واعتباراً من عام١٩٥٤، ومصادر أخرى أوضحت عام١٩٥٥ تم اطلاق مصطلح قِطاع غزة كتسمية حكومية حديثة وذلك وفق مرسوم أصدرته السلطات المصرية، بحكم خضوعه للإدارة المركزية المصرية[٦]. وقد شهد القِطاع اضطرابات داخلية اربكت الإدارة المصرية فيه، نتيجة تزايد بروز التيار الشيوعي الفلسطيني وكذلك جماعة الاخوان المسلمين داخل القِطاع التي أسهمت في مبالغة الخلافات السياسية بين التنظيمات الحزبية في القِطاع، الامر الذي أثار عامل شك وضياع الثقة بين الأطراف المقصودة في غزة، واتسعت لتوّلد العمل الفدائي من خلال توجيه ضربات ضد إسرائيل، نتيجة طلعات هجوم الجو الإسرائيلي التي شنتها على قِطاع غزة في شباط/فبراير١٩٥٥ واستمرت حتى عام١٩٥٦، التي تزامنت مع الاعتداء الثلاثي على مصر، فاضطرت الأخيرة الى سحب جيشها من صحراء سيناء، عقب ان هاجمت القوات العسكرية الإسرائيلية قناة السويس بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا، وما ان انسحبت القوات المصرية من سيناء، بات قِطاع غزة منعزلاً الامر الذي أعطى لإسرائيل الامكانية في الهجوم عليه

ليكون تحت سيطرتها واستولت عليه لفترة ستة اشهر وتقدم قواتها صوب سيناء ، الا ان كتائب المقاومة الفلسطينية والقوات العسكرية المصرية دافعت ببسالة عن القِطاع بالشكل الذي اجبرت جيش الاحتلال الى الانكماش عن فكرة احتلاله بالرغم من كثافة عمليات القصف لسلاح الجو الإسرائيلي، بحيث اسفرت عن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من حدود القِطاع في آذار/مارس١٩٥٧، بمقتضى مرسوم اممي صادر من مجلس الامن الدولي الذي دعا إسرائيل الى تسليم القِطاع لقوات حفظ الامن وانسحاب قواتها ضمن الحدود التي اقرتها هدنة مودرس، عندها طالب الشعب الفلسطيني برجوع إدارة جمهورية مصر العربية الى القِطاع [٧] .ومنذ الهزيمة التي حلت بالعرب في حرب النكسة في حزيران/يونيو١٩٦٧ التي احتلت إسرائيل بها قِطاع غزة الى جانب الكثير من الاراضي العربية ومن بينها جزيرة سيناء، اختتمت ادارة مصر للقِطاع، إذ اوجد ذلك الاحتلال اشبه بالحاجز العازل المقصود بين قِطاع غزة ومصر ، سيما وان الاخيرة انشغلت بإرجاع مركز اوضاعها الداخلية نتيجة ما تركته هذه الحرب من تداعيات سلبية اثرت في توجهاتها السياسية والعسكرية. ومع ذلك لم تستسلم مصر في دفاعها عن قضية حقوق الفلسطينيين المسلوبة واستبعادها من فلك الصراع العربي الإسرائيلي[٨] .

وبالرغم من استرجاع مصر لجزيرة سيناء اثناء حرب ٦ تشرين الاول/أكتوبر١٩٧٣ في فترة حكم الرئيس محمد انور السادات(١٩٧٠-١٩٨١)، الا ان القِطاع استمر خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي واستمر حتى بعد ان عقدت جمهورية مصر العربية مع إسرائيل اتفاقية كامب ديفيد في ايلول/سبتمبر١٩٧٨ لتسوية القضية الفلسطينية أذ تم الاتفاق اثناء المناقشات على ان تتعهد إسرائيل بإقامة حكماً ذاتياً في قِطاع غزة وان تكون مدينة أرض الاقصى مقراً له سعياً من مصر لأجل تثبيت المكانة السياسية والقانونية لقِطاع غزة ، وايقاف جميع عمليات الاستيطان الإسرائيلي والانسحاب من الاراضي التي استولت عليها منذ حرب١٩٦٧[٩]

وقد كان وصول الرئيس محمد حسني مبارك(١٩٨١-٢٠١١) الى السلطة في مصر عام١٩٨١ مكملاً لما ابتدئه الرئيس الراحل محمد انور السادات، عن طريق التزام نسق السلطات المصرية بمشروع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية التي وقعتها مع إسرائيل عام١٩٧٨، إذ حرص نظام حكم مبارك اثناء حقبة الثمانينيات بالحفاظ على مسار معاهدة السلام مع إسرائيل التي تم عقدها في آذار/مارس١٩٧٩وتطبيع الصلات معها دائماً التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين. وفي الوقت ذاته سعت السياسة المصرية الى دعم منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة حكومة مستقلة لفلسطين

التي تكفل الحقوق لرجوع النازحين الفلسطينيين الى وطنهم وتعويضهم ما فقدوه[١٠] .وهذا ما توضح حينما ادرك نظام الحكم في مصر ان إسرائيل اردت ان تلقي بتبعات ادرة شؤون مدينة غزة على عاتق السلطات المصرية سيما بعد ان استشعرت الأخيرة بأن إسرائيل تسعى الى تبني سياسة التهجير للعرب الفلسطينيين الى جزيرة سيناء، الامر الذي دفع مصر الى بذل الجهود لإنجاح موضوع إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين بمثابة ان ذلك يمثل مسؤولية إسلامية وعروبية ووطنية مشروعة للشعب العربي الفلسطيني[١١] . ومع اندلاع انتفاضة الحجارة في قِطاع غزة في الثامن من كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧، اولت الحكومة المصرية اهتمامها العظيم وهذا نتيجة لاستهداف تنظيم جماعة الاخوان المسلمين في القِطاع التي ساهمت فيها فئات طلابية من المحسوبين على جماعة الاخوان حيث اعلن الشيخ احمد ياسين (١٩٣٦–٢٠٠٤) في اعقاب هذه الانتفاضة بخمسة أيام عن تشكيل حركة حماس الجهادية الإسلامية وتحديداً في الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر من العام المذكور[١٢] .

برز الدور المصري في محادثات السلام التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في العاصمة النرويجية أوسلو في ايلول/سبتمبر١٩٩٣، إذ دعمت وايدت السلطات المصرية المفاوضات من خلال استضافتها للمباحثات بين طرفي الصراع في العاصمة المصرية القاهرة، فتم الوصول الى اتفاق غزة–اريحا في عام١٩٩٤ والذي نص على تطبيق مشروع الحكم الذاتي على قطِاع غزة الامر الذي اعطى للحكومة الفلسطينية وضع سيطرتها على القطاع، واستمرت تلك الوضعية حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر٢٠٠٠[١٣] . وأثناء المدة ٢٠٠١–٢٠٠٣، ادانت جمهورية مصر العربية مختلف الإعتداءات التي مارستها إسرائيل مقابل مراكز الحكومة الفلسطينية بغية التخلص منها وإلغاء جميع الاتفاقيات التي عقدتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى الحصار الذي فرضته إسرائيل على الرئيس الراحل ياسر عرفات(١٩٦٩–٢٠٠٤) في مكانه الكائن في بمدينة رام الله كوسيلة ضغط ضد فصائل المقاومة الفلسطينية وعملياتها الاستشهادية [١٤] . ثم رحبت مصر بإعلان السلطات الإسرائيلية في مستهل عام ٢٠٠٤ ومن جانب واحد تدبير فك ارتباطها بقِطاع غزة واخلائها في الوقت ذاته للبؤر الاستيطانية التي اقامتها في هذا القطاع، وأتى ترحيب جمهورية مصر العربية عقب ان دعتها السلطات الإسرائيلية بقيادة اريل شارون(٢٠٠١–٢٠٠٦) في إعادة احكام ادارتها على القِطاع، فأبدت السلطات المصرية تحركاتها الدبلوماسية نحو الإدارة الامريكية بقيادة جورج ووكر

بوش(٢٠٠٠–٢٠٠٨) لمساندة فكرة الانسحاب والضغط على إسرائيل من اجل تنسيق هذا الانسحاب مع الحكومة الفلسطينية ورفع المنع الإسرائيلي على الرئيس عرفات وان تقدم إسرائيل الضمانات من اجل اكتمال فكرة انسحابها من القِطاع[١٥]. وبعد مناقشات مكثفة تم الاتفاق بين الجانبين المصري والإسرائيلي على ان يكون هناك انتشار للقوات المصرية على طول الشريط الحدودي مع قِطاع غزة، ومنع عمليات التهريب للأشخاص والاسلحة [١٦].

بعدها احيل الى جهاز الامن القومي المصري (الاستخبارات) مسؤولية إدارة القضية الفلسطينية، حيث أضحت جمهورية مصر العربية على تماس اكثر مع قِطاع غزة عبر معبر رفح على حدودها البرية المشتركة مع فلسطين، وتمكنت من إدارة المعبر مع فلسطين تشييد على ما أتى بـ" اتفاق المعابر" الموقع بين الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥ التي تنص على حرية التنقل من والى القِطاع بإدارة مصرية–فلسطينية لتوفير التسهيلات من دخول وخروج المواطنين الفلسطينيين وايضاً ترتيب حركة نقل المنتجات من خلال رفح وقِطاع غزة ذهاباً وايابا ًعلى ان يتم هذا تحت رعاية الولايات المتحدة واشراف بعثة من التحالف الأوروبي لمراقبة الحدود في رفح بين مصر وقِطاع غزة، [١٧].

ليتضح مما تقدم ان السلطات المصرية سعت الى تكثيف تحركها الدبلوماسي سيما عقب وفاة الرئيس عرفات في عاقبة عام٢٠٠٤ من اجل حقن الدماء الفلسطينية جراء الصدامات المتبادلة مع جيش الاحتلال الإسرائيلية، ومن اجل تقصي مشروع إقامة الحكومة الفلسطينية المستقلة. الا ان نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية بفوز حركة حماس التي أجريت في قِطاع غزة في كانون الثاني/يناير٢٠٠٦وحصولها على اكثر من سبعين مقعد نيابي من اصل مائة واثنان وثلاثون مقعد، كانت قد فاجأت الحكومة المصرية وسبب لها ارباك، بمثابة انه وقع تحدى مشروع السلام الذي تتبناه دول الاعتدال ومن بينها مصر، لهذا تحّفظ نظام الحكم في مصر على مكسب حركة حماس، وأبدى امتعاضه واستيائه وانزعاجه وعدم ارتياحه ورغبته من صعود التيار الاسلامي في قِطاع غزة المتمثل بوصول حركة حماس الى قيادة إدارة القِطاع، لأنها تمثل الانموذج الاسلامي الذي ينتسب لجماعة الاخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية المعارض للنظام المصري، لان صعودهم اعطى مساندة معنوية هائلة لتلك الجماعة سيما وان فوزهم في هذه الانتخابات أتى عقب فوز تنظيم الاخوان المسلمين بأكثر من ثمانين مقعد في الانتخابات البرلمانية التي حصلت في نهاية عام٢٠٠٥، بمثابة ان حركة حماس امتداد فكري وسياسي لتنظيم جماعة الاخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية، وبذلك فإن وصول حماس لإدارة

وحكم قِطاع غزة ليس مقيد بسقف زمني ويُعّد بلا أقل مستوى شك دعماً لا حدود له للإخوان المسلمين[١٨] .علاوة على ان مخاوف الحكومة المصرية قد ارتفعت نتيجة الصلات الوطيدة التي تتعلق بها حماس مع الحكومة الايرانية[١٩] .الذي دائماً ما يُعّده النظام المصري الحاكم من اكثر المصادر التي تهدد الانظمة الاقليمية في المنطقة، فضلاً عن ان حركة حماس وفق تقديرات السيادة المصرية لم تخفف من طموحاتها الخفية والعلنية في تنافسها القوي مع السلطات الوطنية الفلسطينية في رام الله بخصوص الوصول الى دفة القيادة وتولي السلطة الوطنية بفلسطين. وهذا بصريح العبارة فيما معناه ازاحة لدور مصر من مساهمتها في عملية تسوية القضية الفلسطينية نتيجة التحديات التي تعصف بهذه القضية[٢٠] .

وبناءً على واقع الحال آنذاك، اضطرت السلطات المصرية التي تلقت نبأ فوز حركة حماس بالانتخابات الى ابداء ترحيبها بهذه النتائج ولكن على مضض، إذ لم يسرها ان تتعامل مع جانب فلسطيني ولائه وانتمائه لتنظيم جماعة الاخوان[٢١] . بوصفه خبر بحد ذاته مشكلة بحسب تقديرات الحكومة المصرية كونه سيعرقل مجرى محادثات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، سيما وان حركة حماس لا تعترف حتى من حيث المبدأ بأي عملية سلام مع إسرائيل، فكان ترحيب جمهورية مصر العربية شكلي لم تظهره للعلن بل ترجمته بالعمل بعد ان وجدت لا مناص من مسؤوليتها لدعم ونصرة القضية الفلسطينية وذلك في استضافتها لاجتماعات قادة حركة حماس، فقد اكد الرئيس مبارك اثناء لقائه في العاصمة المصرية القاهرة بالوفد الفلسطيني الزائر برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (١٩٩٦-٢٠١٧) في نهاية كانون الثاني/يناير٢٠٠٦ باستكمال حكومة مصر في تأييدها للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس في غزة، إلا أن الأخيرة اذا ارادت ان تؤلف حكومة جديدة في القِطاع عليها الاعتراف بإسرائيل والتزامها بالاتفاقيات الموقعة معها، وتتوقف عن عمليات العنف وهذه الشروط الثلاثة هي بالأساس وضعتها اللجنة الرباعية التي تضم اربعة من القوى العالمية وهي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة [٢٢] .

وبالرغم من تشكيل حماس السلطة الفلسطينية بقيادة السياسي إسماعيل هنية (٢٠٠٦-٢٠١٤) في آذار/مارس٢٠٠٦ في القِطاع، وإعلان تبنيها لجميع الشروط والمقترحات المصرية، الا ان الرئيس مبارك غلب عليه عامل الاضطراب وضياع الثقة وحرص على اتخاذ الحيطة في تعامله مع حكومة حماس، إذ امتنعت الحكومة المصرية عن استقبال رئيس حكومة حماس المذكور الا عبر قياديين من جهاز الامن القومي المصري، وامتناعها أيضاً عن إجراء حوالة

مالية لحكومة حماس ومصادرة الثروات التي تدخل عبر معبر رفح الواقع في جنوب قِطاع غزة على الحدود بين مصر وفلسطين، علاوة على تشديد السلطات المصرية من إجراءاتها على حدودها مع القِطاع بإبقاء إغلاق معبر رفح طبقاً للحصار الذي تم فرضه المجتمع الدولي والذي قادته أمريكا والاتحاد الاوروبي على أساس فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وعدم التزامها بشروط اللجنة الرباعية الدولية كشرط في تداول المجتمع الدولي مع حماس[٢٣] . وقد حلل العديد من المطلعين والباحثين الأكاديميين بأن القيادة المصرية بالرغم من سماحها للمساعدات الإنسانية بالدخول الى قِطاع غزة نزولاً نحو متطلبات الرأي العام العربي، الا انها كانت باعتبار الشريك مع إسرائيل في الحصار الاقتصادي على غزة، بدليل ان الحكومة المصرية أقدمت على إعطاب القلة من الانفاق على طول حدودها مع القِطاع، ثم اقامت جداراً فولاذياً لعزله ومنع أي امداد طبي او غذائي الا عبر معبر كرم أبو سالم الواقع تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي[٢٤] .

لم تلتزم حركة حماس بشكل فعلي للشروط التي فرضها عليها المجتمع الدولي من خلال اللجنة الرباعية، ولتؤكد رفضها المطلق ثم لجأت فصائل المقاومة التابعة لحركة حماس الى اسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في معبر كرم أبو سالم الواقع الى الجنوب من قِطاع غزة في أواخر حزيران/يونيو٢٠٠٦ ، وطلبت من حكومة إسرائيل مساومته بالأفراج عنه بمقابل اطلاق سراح الكثير من المعتقلين الفلسطينيين من اطفال ونساء في السجون الإسرائيلية، الامر الذي أسفر الى فرض إسرائيل حصار بحري وبري على القِطاع، فأثر هذا الى تقييد عملية تنقل الافراد من والى معبر رفح البري، مثلما الزم هذا الحادث السلطات المصرية على تدخلها في المناقشات غير المباشرة بين حكومة حماس والحكومة الإسرائيلية من اجل اطلاق سراحه، وسببت جلسات التفاهم بخصوص بشأن الاسير الإسرائيلي موجة من الاضطراب الشديد بين مصر وحماس نتيجة خسارة الثقة بين الطرفين لا سيما بعد ان تبادلا الاتهامات[٢٥] .

ومنذ الاشتباكات الشرسة بين حركتي فتح وحماس والتي اختتمت بولادة حكومة وحدة وطنية بقيادة حماس في حزيران/يونيو٢٠٠٧[٢٦] أصدرت السلطات المصرية تصريحاً دعت فيه مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية الى وجوب الالتزام بإرشادات وتوجيهات السلطة الوطنية لمنظمة التحرير بقيادة رئيس السلطة الفلسطينية الحالية محمود عباس بصفتها الكيان الشرعي في البلد الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني. وانها لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي في قِطاع غزة، حتى ان الرئيس

المصري السابق حسني مبارك رأى هيمنة حماس على القِطاع يمثل تهديداً للأمن القومي المصري، ووصف هذه الاحداث بأنه انقلاباً على الشرعية الفلسطينية، مؤكداً في بيان له تقديم مصر دعمها ومساندتها للسلطة الشرعية الوطنية في فلسطين بإدارة الرئيس عباس، كما سحبت القيادة المصرية الوفد الامني المصري من القِطاع، واقدمت القوات العسكرية المصرية على اغلاق معبر رفح لمنع حركة القادمين من فلسطين، وكذلك تكثيف تواجد تلك القوات على طول الحدود المصرية مع القِطاع، كإجراءات احترازية من أي حركة نزوح للفلسطينيين إلى جمهورية مصر العربية، ورحبت على لسان وزير خارجيتها احمد ابو الغيط بحكومة سلام فياض الذي تم تعيينه بديلاً عن إسماعيل هنيه من لدن رئيس السلطة الفلسطينية عباس والتي عُرفت بحكومة الطوارئ في١٧ حزيران/يونيو٢٠٠٧، ثم وجهت الحكومة المصرية بسحب سفيرها لدى السلطة بفلسطين وممثلها الدبلوماسي في قِطاع غزة ونقلهم الى مدينة رام الله. وتلك خطوة ارادت بها مصر استمرار اعترافها وتمسكها بشرعية الحكومة الوطنية الفلسطينية[٢٧]. إذ ترى الحكومة المصرية بان سيطرة حماس يمثل تحدي كبير لعملية تسوية السلام مع إسرائيل، كما يعطي المجال لإيران لتوسيع نفوذها في المنطقة، وبالرغم من ذلك تبنت السلطات المصرية استضافتها لجلسات الحوارات الوطنية الفلسطينية [٢٨].

وما من شك ان هيمنة حركة حماس عسكرياً على القِطاع في حزيران/يونيو٢٠٠٧ كان قد سبب ذلك ذعراً للحكومة الإسرائيلية، فبدأت بتضييق الخناق اكثر على القِطاع انسجاماً مع الحصار الدولي من اجل ثني حكومة حماس الجديدة بالتراجع عن توليها ادارة القِطاع، وكإجراء عقابي جماعي وسعت إسرائيل من حصارها بغلق جميع المعابر الحدودية التجارية المؤدية قِطاع غزة[٢٩] منذ ايلول/سبتمبر من العام ذاته، وفي الوقت نفسه اعلنت تصنيفها للقِطاع بأنه اضحى موقع معادي وخطير لأمن إسرائيل القومي وتذرعت بسيطرة تنظيم "إرهابي" عليه ممثلاً بحركة حماس، فحولت القِطاع الى اشبه بالسجن الذي وضع بحدود مليون ونصف المليون شخص فلسطيني في غزة تحت وطأة الحصار[٣٠].

ولتشديد حصارها على قِطاع غزة احكمت إسرائيل في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير٢٠٠٨من اغلاقها الكامل لجميع المعابر الحدودية المؤدية الى القِطاع، بحيث توقفت الامدادات الرئيسية لأهالي القِطاع الاحتياجات الغذائية والوقود، علاوة على الانقطاع التام للتيار الكهربائي داخل القِطاع. وقد حّملت قيادة حماس الحكومة المصرية مسؤولية ما جرى من اغلاق معبر رفح،

وواصلت عملية استئناف استعمال الاتفاق، وفي رد للحكومة المصرية على افادات حماس مؤكدة انها ترفض مساعي اقحام مصر في الخلافات السياسية الداخلية الفلسطينية، ولا تفرط مصر على الاطلاق بقضية امنها القومي فيما يخص اغلاق معبر رفح. وبعد خمسة أيام من تلك الإجراءات الإسرائيلية ، وتحديداً في الثالث والعشرين منه جاءت ردة الفعل بأن شهد معبر رفح اقتحام جانب الجدار وتدفق كمية هائلة من الجموع الغفيرة للمدنيين الفلسطينيين، وقد عّبرت القيادة المصرية عن موقفها بانتقادها للإجراءات الإسرائيلية، مُبينة ان ما وقع نتيجة حتمية للحصار الجائر الذي سعت حكومة إسرائيل بواسطته الى هلاك أهالي القِطاع ولن تسمح مصر بسياسة تجويع اهالي غزة ، وقد طالبت الحكومة المصرية بوجوب فك الحصار وعلى وجه السرعة نظراً لما يتعرض له الشعب الغزي من حيف وموت مؤلم وبطيء،. وفي ذاته اكدت الرئاسة المصرية باستحالة فتحها لمعبر رفح الا بموافقة دولية وبصورة قانونية. ثم وجهت تحذيرات بخصوص اختراق حدودها من منفذ رفح الحدودي جاء فيه:" **يجب ان يعي اخواننا الفلسطينيون ان المعركة ليست مع مصر ولكنها مع إسرائيل، وبذالك لا يجب ان يقعوا في فخ تضعه وتحيكه إسرائيل. . . علينا ان نعمل على فتح معبر رفح وبشكل قانوني وان نسعى الى تأمين الدعم الدولي للفلسطينيين. . .ان مصر لن تسمح باقتحام حدودها ومن سيكسر خط الحدود المصرية ستكسر قدمه**" [٣١].

وقد نوه وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط ان بلاده قدمت طروحات عديدة لإعادة استئناف عمل منفذ رفح، الا ان هيمنة حركة حماس على ادارة قِطاع غزة تُعّد حالة تخالف مع ما جاء في اتفاقية المعابر، وأيضاً مع الحالة القانونية للسلطة الفلسطينية ومدى علاقتها هذا بالحكومة المصرية واعترافها بها. ومن اجل إخضاع حدودها مع قِطاع غزة لجأت السلطات المصرية الى اعتقال اكثر من مائة شخص فلسطيني ممن سعى اقتحام المعبر باعتباره هذا تهديد لأمنها، سيما بعد الاضطراب الذي شاب العلاقات المصرية الإسرائيلية على اثر الاتهامات التي وجهتها إسرائيل للسلطات المصرية عن مسؤوليتها في الاختراق الذي حصل في معبر رفح، ودعتها الى وجوب الالتزام بالاتفاقيات والتعهدات الثنائية والدولية بمسألة إغلاق المعابر الحدودية مع غزة. ثم حّملت القيادة المصرية حركة حماس عن مسؤوليتها بالتدابير التي ادت الى إغلاق المعابر، مؤكدة ان التزام جمهورية مصر العربية بغلق معبر رفح ينطلق من احترام تعهداتها الدولية، وأيضاً حفاظاً على امنها في سيناء الذي تستهدفه إسرائيل، موضحة ان الاخيرة خلف كل ما يحصل في سيناء من اختراق يتوعد الامن القومي المصري[٣٢].

وفي ظل الخلافات المشحونة بالتوتر المتلازم بتبادل الهجمات بقذائف الهاون والمدافع بين فصائل المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس وبين جيش الاحتلال الإسرائيلي، نجحت الحكومة المصرية بحكم رعايتها للحوارات الفلسطينية–الفلسطينية، والفلسطينية–الإسرائيلية، وأيضاً بحكم سيطرتها على معبر رفح بصفته الرئة التي يتنفس منها قِطاع غزة [٣٣] في وساطتها بالتوصل الى اتفاقية التهدئة بين حماس وإسرائيل لإيقاف اطلاق النار وقد كان اتفاق غير مباشر مدته ستة اشهر قابل للتجديد اعتباراً من التاسع عشر من حزيران/يونيو٢٠٠٨ ولغاية التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته يحكم بإيقاف تبادل استخدام اسلوب القوة وهذا بتعهد فصائل المقاومة الموالية لحماس من إيقاف اطلاق هجماتها بالصواريخ من قِطاع غزة باتجاه المدن الواقعة في جنوب إسرائيل، بالمقابل تتعهد الاخيرة بوقف غاراتها وقصفها بسلاح الجو على قِطاع غزة وعدم استهدافها الشخصيات السياسية الفلسطينية بالكف عن تطبيق عمليات الاغتيال، والبدء بفك وضعية العزلة والحصار المفروض على سكان القِطاع، وإعادة استئناف إطلاق المعابر الحدودية. وايجاد ضمانات دولية وإقليمية للاتفاق من اجل عدم إغلاق المعابر. وقد أصر المنحى الإسرائيلي على ان يبدأ تنفيذ اتفاق التهدئة من قِطاع غزة اولاً مع غض النظر عن موضوع إزاحة الحصار او التخفيف من وطأته، وأيضاً الامتناع عن مسألة فتح المعابر وبخاصة رفح، وهذا بغية تكثيف الضغوطات الاقتصادية تمهيداً للإطاحة بسلطة حماس وإنهاء وجودها داخل القِطاع [٣٤] وقد كانت تهدف جمهورية مصر العربية من اتفاق التهدئة تحقيق امور عديدة، منها تحجيم تزايد حركة حماس عقب ان القه بظلاله على اعطاء العون القوي لجماعة الاخوان المسلمين المناهضين للنظام المصري، وتخوف الحكومة المصرية من انفلات قِطاع غزة خارج هيمنة الملف الفلسطيني، وأيضاً تخوف الحكومة المصرية من اقامة امارة اسلامية استقطاب في القِطاع تكون نواة لاستقطاب وانطلاق جماعات اسلامية متشددة تجاه اراضي مصر، واخيراً مخاوف مصر من ان تؤدي ايران وتركيا وقطر ادواراً اقليمية فعّالة تُضعّف من دور مصر في المنطقة، ومن هذا المنطلق كان عامل الريبة والشك قد احكم الحكومة المصرية في تعاملها حركة حماس الذي انحصر في التعامل مع الاخيرة بواسطة اجهزة الامن القومي المصري[٣٥] .

وافقت حركة حماس على مبادرة التهدئة المصرية من اجل التخفيف من وطأة العزلة المفروضة على الشعب الغزي نتيجة الحصار، مع تأكيد التزامها بان تكون التهدئة متبادلة مع المنحى الإسرائيلي، وعلى ان يتم فتح المعابر وبضمنها رفح منذ بدء اتفاق

التهدئة، وفي حال امتناع إسرائيل عن التهدئة يقع على عاتق مصر امر فتح المعبر، بصفتها من حاول وساطة التهدئة، وفي رد من القيادة المصرية جاء ليؤكد ان مصر تبغي من التهدئة بذل أفضل ما لديها من اجل التوصل الى انهاء وضعية الصراع الدموي بين فلسطين وإسرائيل، تمهيداً الى رفع المنع الاقتصادي وانهاء الوضعية البائسة التي يتكبد منها اهالي القِطاع، واعادة تدشين المعابر الحدودية وذلك نتيجة الاتهامات التي وجهت لها من السلطات الإسرائيلية بتقاعس القوات المصرية عن ضبط حدودها مع قِطاع غزة وسماحها بتهريب الاسلحة الى القِطاع، اقدمت الحكومة المصرية على شن حملة امنية كبيرة في آب/اغسطس٢٠٠٨ دمرت بها الانفاق على حدودها مع غزة[٣٦].

وبالرغم من اختتام الوقت الاضافي المحدد في الاتفاق، استمرت السلطات المصرية بذل جهودها المكثفة بغية تمديد التهدئة، إذ اعلنت حكومة إسرائيل تأهبها على تجديدها، حقناً للدماء وفي حال الامتناع عن التجديد ستعود مجدد وبلا شك تداول اعمال العنف بين حماس وإسرائيل. الا ان الحكومة المصرية تفاجأت من ان سبل الوساطة قد بلغت الى سبيل مسدود عن طريق موقف حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينيين التي اكدت رفضها في تمديد اتفاق التهدئة الا في حالة رفع العزلة المفروضة على القِطاع واعادة فتح المعابر، وعلى ذلك تحدثت من جانبها حركة حماس وفصائل المقاومة في مساء الثامن من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٨ معلنة انهاء التهدئة ولا ترغب بتمديدها على الاطلاق نتيجة خرق إسرائيل لتعهداتها في اتفاق التهدئة وعدم التزامها بها وهذا بتشديد الحصار على القِطاع، وتطبيقها عمليات قصف جوي وهذا منذ مطلع من تشرين الثاني/نوفمبر التي استهدفت فيها استشهاد ستة من قادة المقاومة لحركة حماس التابعين لكتائب عزالدين القسام وعشرين شهيداً من سكان غزة، وظل معبر رفح مغلقاً طوال مدة التهدئة البالغة مائة وثلاثة وستون يوم ولم يتم فتحه الا على نحو مؤقت، وأيضاً حال باقي المعابر الاخرى، الامر الذي دفع حركة حماس والجهاد الإسلامية في اطلاق من زيادة هجماتها الصاروخية على المستوطنات الإسرائيلية بأكثر من ثمانين ضربة من قذائف الهاون والصواريخ الكاتيوشا على البلدات في جنوب إسرائيل منذ اليوم الأول من انتهاء مدة التهدئة رداً على الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية للاتفاق[٣٧]. وعلى الفور وجه النظام المصري الحاكم رئيس جهاز الاستخبارات المصرية عمرو سليمان(١٩٩٣-٢٠١١) بالاتصال بقيادة حركة حماس من دمشق ومطالبتهم بوقف اطلاق الصواريخ على إسرائيل، وفي الوقت ذاته وجهت الحكومة المصرية دعوة الى وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني(٢٠٠٧-

٢٠٠٩) لزيارة العاصمة المصرية القاهرة من اجل التباحث بإيجاد السبل الكفيلة لإيقاف حالة التصعيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[٣٨] . لكن بالرغم من كل هذا لم يتمكن النظام المصري الحاكم من التوصل الى صيغة لتنهي ما اضمرته إسرائيل من تحضيرات كانت قد اعدتها سلفاً لتطبيق استراتيجيتها الرامية الى شن حرب شرسة ضد قِطاع غزة في نهاية كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٨.

طبيعة المواقف المصرية من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قِطاع غزة

٢٠٠٨-٢٠١٤

اولاً: الموقف المصري من حرب إسرائيل على قِطاع غزة عام٢٠٠٨

ليس هناك ادنى شك من ان للسلطات الإسرائيلية دوافع واهداف كانت قد اعدت لها العدة مُسبقاً في عدوانها على قِطاع غزة، فوجدت ان الأمكانية مؤاتيه وكبيرة للانقضاض على حركة حماس وفصائل المقاومة المنضوية تحت لوائها، سيما وان مرسوم فك ارتباطها وانسحابها من القِطاع منذ عام ٢٠٠٥ كان له ثمن، ومنذ فوز حركة حماس بالانتخابات عام ٢٠٠٦وتوليها ادرة القِطاع عام ٢٠٠٧، سعت إسرائيل الى اثارة الاضطرابات لزعزعة وضعية الاستقرار داخل القِطاع في ظل وجود السلطات التي تتزعمها حركة حماس بغية تعكير العلاقة بين الحاكم والمحكوم الامر الذي يدفع الشعب الغزي الى تحميل حكومة حماس وفصائل المقاومة السبب في تدني الظروف الإنسانية في القِطاع، وان الأهمية تحتم بالتخلي عن تأييدها وعدم النهوض الى جانبها، كما لم تتوقف إسرائيل من استهدافها للقِطاع بتشديد الحصار واستكمال عمليات اغتيال عناصر قيادية لحركة حماس، وقد سعت إسرائيل الى البدء في تحويل الحال السياسي في قِطاع غزة من بؤر المقاومة الى ضم القِطاع داخل حزام امن لدولة إسرائيل بتحويل السلطة وفرض حصار شديد عليها واستنزاف المقاومة الفلسطينية بعد ان ادركت خطورة تركها بكبح جماح هذه المقاومة وتحجيم إمكانيتها التسليحية من اجل الاطاحة بحركة حماس في قِطاع غزة عسكرياً وانهاك فصائل المقاومة الفلسطينية لمنعها من اطلاق صواريخها تجاه البلدات الإسرائيلية المتاخمة لقِطاع غزة، والاسراع بعملية التفاوض مع حكومة محمود عباس، في اعقاب فشل جميع جلسات التفاهم بين إسرائيل وحكومة حماس بخصوص تحرير جلعاد شاليط الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس [٣٩] .

وعليه قررت السلطات الإسرائيلية القضاء على حكومة حماس وتدمير البنية العسكرية لفصائل المقاومة، فبدأت بوضع خطة

تكتيكية وصفت بالتضليلية بقصد إخفاء نوايا عدوانها المباغت، ففتحت جزءً من المعابر الحدودية مع القِطاع لإدخال الاحتياجات الضرورية الى اهالي القِطاع على نحو يوحي الى الطمأنينة لحكومة حماس، تفادياً من اشتباكات عسكرية على الفور مع فصائل المقاومة قد تودي بخسائر عسكرية هائلة بين عساكر الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على تجنبها اتساع العمليات الحربية بفتح جبهات قتالية في الضفة الغربية ضد إسرائيل، الامر الذي يفقدها عملية تسوية السلام من جانبها ويجعلها تجابه تحدي عظيم تجاه امنها القومي، ويعرضها الى تأليب المجتمع الدولي ضدها[٤٠] علاوة على ان السلطات الإسرائيلية أقدمت على تسريب بيانات لإشعار صناع القرار في بعض الدول العربية وبالتحديد دول الخليج العربية التي لها رابط مع حركة حماس، في نفيها لأية نوايا في التأهب لعملية عسكرية ضد غزة، بغرض ابلاغ قادة حماس في غزة ودمشق[٤١] ويشير الصحفي والكاتب المصري الشهير محمد حسنين هيكل ان الحكومة الإسرائيلية كانت قد خططت لعدوانها ضد غزة بغية القضاء على حكومة حماس، لكنها لم تنشر بمصداقية عن هذا، بدليل ما أفاد به إيهود باراك(٢٠٠٧–٢٠١٣) وزير الدفاع الإسرائيلي قبيل بداية العدوان على غزة من ان القيادة العسكرية الإسرائيلية شرعت ومنذ اشهر عديدة والاستعداد من اجل توجيه ضربتها الموجعة ضد حكومة حماس من اجل إحراز تغيير الوضع داخل القِطاع، مؤكداً ان العملية العسكرية التي ستقودها القوات الإسرائيلية سوف تكون واسعة وستتعمق استناداً للضرورات الملحة، واضاف من جهته الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز(٢٠٠٧–٢٠١٤) مُحملاً حركة حماس كل المسؤولية الذي بلغت اليه غزة، مبيناً ان بلاده لا تقصد مقاتلة شعب فلسطين والشعب الغزي بالضبط وانما حربها مع منظمة ارهابية تريد ان تنهي دولة اليهود [٤٢]

كانت هناك اسباب اعطت لإسرائيل الذريعة في الاستعداد لاحتمالات مؤكدة للبدء في التأهب للحرب على غزة **اولها** رفض حماس تمديد اتفاق التهدئة وفق المحددات والقواعد التي وضعتها حكومة إسرائيل، وانطلاقها القذائف على البلدات الجنوبية من إسرائيل، وترى الاخيرة انه على الرغم من أن هذه الصواريخ الفلسطينية لم تحصي ارواح وبأعداد هائلة بين المواطنين اليهود، إلا أنها كانت تمثل تحدي صريح لدولة إسرائيل، والعامل **الثاني** ان إسرائيل وجدت في الحرب التي ستشنها سوف تحقق لها امكانية استرجاع امكانيتها الرادعة التي افتقدتها منذ عام ٢٠٠٠ حينما انسحبت من جنوب لبنان، **وثالثاً** ترى إسرائيل ان هذه اوضاع اتت تزامناً مع رغبات بعض الدول العربية سيما جمهورية مصر

العربية والمملكة العربية السعودية في معاقبة حركة حماس نتيجة دورها في عرقلة مجرى محادثات السلام مع إسرائيل[٤٣] .

وفي الوقت الذي بدأت فيها صيحات الاحزاب الإسرائيلية على التحريض بوجوب شن هجوم عسكري على غزة وانتقاداتها التي وجهتها للمسؤولين الإسرائيليين بسكوتهم عن عدم الرد لحفظ الكرامة الوطنية لليهود في إسرائيل، اصدرت السلطات الإسرائيلية وعلى لسان وزيرها إيهود باراك بياناً في الرابع والعشرين من كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٨، جاء في:" **في اعقاب خرق شروط التهدئة من جانب حركة حماس على مواطني جنوب إسرائيل، فقد اصدر الطاقم الوزاري المقلص في اجتماعه يوم الاربعاء٢٠٠٨/١٢/٢٤ تعليماته للجيش بالقيام بكل ما من شأنه ان يقود الى وقف اطلاق القذائف والهجمات على قطاع غزة. . .ان القوات الإسرائيلية ستواصل عملياتها ضد عمليات اطلاق القذائف. . .ان إسرائيل ليست معنية بشن حرب طويلة، وانها ستعمل على تحقيق اهداف على وجه السرعة. . .ان إسرائيل لم تعلن الحرب ضد سكان قِطاع غزة، وانها ستعامل السكان بقفازات حريرية، غير انها ستتعامل بقبضة حديدية مع حماس**"[٤٤] .

وجاءت التصريحات الصحفية التي ادلت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني في إختتام اجتماعها مع القيادة المصرية الذي عقدته اثناء زيارتها الى العاصمة المصرية القاهرة في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٨ أي قبيل بدء عملياتها العسكرية على قِطاع غزة بيومين، قد اثبت النوايا العدوانية لإسرائيل، وجاء فيه: "**. . .إن حماس هي المسؤولة وحدها عن الاحوال في مدينة غزة وعليها أن تفهم أن لقراراتها ثمناً .وتخطئ حماس إذا ما اعتقدت أن إسرائيل لن تردّ على الاعتداءات لاعتبارات سياسية . . . إن حكومة إسرائيل هي التي تتحمّل مسؤولية حماية مواطنيها الذين يتعرّضون لاعتداءات .وتخطئ حماس إذا ما اعتقدت بأن إسرائيل هزيلة أو أنها لن تبدي الحزم والإصرار في ردها .وتواصل حماس اعتداءاتها ولا يزال جلعاد شاليط يُحتجَز رهينة بأيدي حماس . . . إن حماس توهم أهالي غزة بإقناعهم بأن الإرهاب سيؤدي إلى تحقيق شيء ما من إسرائيل وينبغي لسكان القطاع أن يفهموا أنهم سيضطرون إلى فرض ثمن ممارسة القوة** "[٤٥]. ثم توعدت الوزيرة المذكورة بإسكات الصواريخ التي توجهها حركة حماس من داخل القِطاع ضد إسرائيل، ومن ان بلادها لن تسكت اكثر بل ستضرب قِطاع غزة بكل قوة، فكان هذا باعتبار اعلان حالة

حرب تشنها إسرائيل على القِطاع من مصر، الامر الذي استدعى نظام الحكم في مصر الى مطالبتها بضبط النفس واقناعها بان جمهورية مصر العربية ستبذل جهود حثيثة مع حماس لإيقاف اطلاق الصواريخ، وفي الوقت ذاته ستتفاوض مع الجانب الإسرائيلي من اجل الرجوع عن مسألة التهديدات العسكرية بتوجيه عقاب جماعي في ضرب قِطاع غزة ومنعها من تطبيق هجومها، وقد نوه وزير الخارجية المصرية أبو الغيط انه في اليوم الذي بلغت فيه نظيرته الإسرائيلية الى العاصمة المصرية القاهرة، اطلقت فصائل المقاومة من قِطاع غزة ما يقارب ستون قذيفة هاون وصاروخ على إسرائيل، بغية توصيل برقية فحواها اجهاض واعاقة محاولات السلطات المصرية كوسيط بين حركة حماس وإسرائيل، فوجه تحذيره لحماس من مغبة خروج الامور عن سيطرتها حال ما ستشن إسرائيل حملتها العسكرية على القِطاع،، وان من المرجو ان يمتنع كل الطرفين المتنازعين ان حدوث اية مجابهة حربية، الامر الذي صرف عمر سليمان حال خروج الوزيرة الإسرائيلية في توجيه تحذيرات لحركة حماس ومؤكداً لها من ان إسرائيل سوف تقوم بعمليات عسكرية فعلية، وان السلطات المصرية بإمكانها ان تُبطل هذا فيما اذا اوقفت حماس من اطلاق صواريخها نحو إسرائيل [٤٦] .

ووفقاً لما اكدته مصادر مطّلعة من إسرائيل، ان الحكومة الإسرائيلية كانت قد قررت إعداد خطة لعملية الهجوم العسكري ضد قِطاع غزة منذ ستة اشهر، وبالفعل بدأت إسرائيل غداة يوم السابع والعشرين من كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٨ عملية حربية اسمتها **الرصاص المصبوب** وذللك بشن هجومها الجوي على قِطاع غزة عبر سرب يتألف من (٨٨) طائرة حربية ومصادر أخرى ذكرت (٦٠) منها استهدف خلال فترة (٢٠٠) ثانية اكثر من (١٠٠) هدف كان موجهه ضد المقرات والمراكز والمؤسسات الأمنية والمدنية، واستمرت الحرب ثلاثة وعشرون يوم لغاية الثامن عشر من كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، تحركت فيها القوات البرية الإسرائيلية بقصف مدفعي وقذائف الدبابات. وقد وصفت المصادر العسكرية والسياسية بان الاعتداء الإسرائيلي كان اكثر وحشية وشراسة ومن اعنف هجماتها التي شنتها على قِطاع غزة من اعوام عديدة وتحديداً منذ حرب ١٩٦٧، وذلك بسبب الأسلحة المحرمة عالمياً وما اسفر عنها من كوارث وانتهاكات إنسانية بحق سكان القِطاع المحاصرين وأيضاً من دمار شامل للبنى التحتية [٤٧] .

وأبدت الخارجية الإسرائيلية على لسان وزيرتها ليفني دفاعها عن عدوان بلادها على قِطاع غزة، مشيرة الى انه لم يكن

عند إسرائيل الا الخيار العسكري ضد حركة حماس بوصفة الخيار الذي لا بديل عنه، وحّملت الوزيرة حماس مسؤولية ما سيتعرض له أهالي القِطاع من ويلات الحرب، مؤكدة ان السلطات الإسرائيلية في مختلف الاوضاع تفضل حل سلطة حماس، وان تكون التفاهم مع السلطة الشرعية الفلسطينية بإدارة محمود عباس .وأضافت من ان هذه الحرب سوف لن تنتهي ما لم تحقق امرين مهمين: ارغام حماس على ايقاف اطلاق الصواريخ على مدن إسرائيل في الجنوب، وتقديم الضمانات الكفيلة بوقف عمليات تهريب المعدات العسكرية الى غزة، مشيرة الى ان بلدها تبغي من حربها ما يمليه عليه تحقيق مصلحة إسرائيل الأمنية، وان الهجوم على غزة بالإمكان ان ينتهي باتفاق ولن يتم إيقافه حتى يتم تحقيق اهداف، ثم انهت حديثها مشيرة الى ان بعض دول الاعتدال العربي ومنها مصر والمملكة العربية السعودية عّدت حماس ذات وجود خطير ومؤثر سلبي على سير عمليات تسوية المفاوضات بين السلطة الإسرائيلية وحكومة فلسطين، وان هذه الدول دعت الى حل سلطة حماس مباشرة . وفي تعقيب للرئيس الإسرائيلي بيريز، قال في ما معناه ان القوات العسكرية الإسرائيلية لا تبغي الدخول الى غزة، وسوف لن تكون هناك حرب متواصلة لان هناك سبل أخرى من اجل هجماتها على إسرائيل، مؤكداً ان الأخيرة لم تنسحب من غزة حتى ترجع اليها بحرب[٤٨] . وبغض النظر عن عدد الخسائر البشرية والمادية التي شهدها قِطاع غزة من تلك الحرب، فقد قررت إسرائيل في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر إيقاف الحرب من جانبها بغية ان تتحاشى اقل قدر من الخسائر، ولرفع روح معنوية قواتها العسكرية وتكريسها بانتصارهم في الحرب، مثلما خشيت من ان تتعرض الى تنديدات وانتقادات دولية واسعة، ومن ان إطالة امد الحرب احتمال ان يؤدي الى تدخل اطراف اقليمية من مثل ايران على بالتحديد[٤٩] .

كانت هذه الحرب قد وضعت النظام المصري الحاكم في موقف محرج واختبار صعب، الذي انتقد حجم الهجوم الإسرائيلي وحجم الافراط في القوة التي استخدمتها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين[٥٠] وقد ابدت الحكومة المصرية موقفاً حللته المصادر بانه لم يكن موقف حاسم، وتميز بالتعاطف النسبي عن غيره من المواقف التي ابدتها الحكومات في الدول العربية، وبالخصوص في تعامل القيادة المصرية مع اهالي غزة المحاصرين اثناء العدوان الإسرائيلي، إذ اتسم الموقف بالبرود ولا يتخطى ان يكون موقف ادانة إعلامية وشجب، بحيث وصف بالفاتر ويتعهد التهدئة، فرسمياً وجهت القيادة المصرية ادانتها لإسرائيل في عدوانها على غزة والانتهاكات التي ارتكبتها بأهالي القِطاع من وقوع العديد من

المواطنين شهداء ومصابين بجروح بالغة، اضافة الى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وطالبها بإيقاف حربها على اتم السرعة دون اية قواعد، وهذا في كلمة القاها الرئيس حسني مبارك عبر القنوات والاذاعات الفضائية المصرية في الثلاثين من كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٨، منتقداً ومحملاً في الوقت ذاته حركة حماس وقادتها مسؤوليتها عما جرى من كوارث انسانية ومادية، كونها الداعي في عرقلة المحاولات المصرية في تجديد اتفاق التهدئة، لتعطي بهذا مناشدة لإسرائيل في اتخاذ الخيار العسكري لشن حربها على قِطاع غزة، دون الاخذ بالحسبان فيما سيقع من عوائق كبيرة[٥١] وجاء موجهاً كلامه الى قيادة حماس بقوله:" **لقد حذرناكم مراراً من رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة، وأكدنا ان اعاقة الجهد المصري لتمديد التهدئة هي مناشدة مفتوحة لإسرائيل لذلك العدوان**"[٥٢]مؤكداً سوف لن يتم استئناف فتح منفذ رفح الحدودي لغير الضرورات ذات العلاقة بحالات انسانية حصراً [٥٣] .

وتشير المصادر ان القوات المسلحة المصرية فتحت النيران على الأهالي الفلسطينيين الفارين من اهوال الحرب ممن سعى الى تخطّي الحدود المصرية بحثاً عن ملاذ آمن فأودى هذا الى إصابة الكثير منهم بإصابات عدة [٥٤] . وفي الوقت ذاته وجه وزير الخارجية المصرية احمد ابو الغيط اللوم الى حركة حماس معبراً بقوله: "**قامت مصر بتحذير حماس منذ فترة طويلة بان إسرائيل ستقوم بالرد بذلك الاسلوب. . .فليتحمل هؤلاء الذين لم يولوا ذلك التنبيه اهمية ولا يلوم الا نفسه**"[٥٥] .

ازاء هذا شهدت الكثير من المحافظات المصرية تظاهرات شعبية نظمتها جماعة الاخوان المسلمين من أعضاء مجلس النواب المصري عبّرت عن سخطها واستيائها وغضبها، من العدوان الإسرائيلي على غزة، وايضاً عن تذمرها من موقف الحكومة المصرية في تعاطيها الذي وصفته بالمتخاذل مع هذا العدوان، وطالب المحتجون علناً بوجوب فتح المعبر مع غزة لإغاثة اهاليها المنكوبين والمحاصرين، وقطع جمهورية مصر العربية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بتوجيه طرد مباشر لسفيرها من العاصمة المصرية القاهرة، وعدم التعامل مع الحكومة العبرية، فشنت الاجهزة الامنية المصرية حملة كبيرة لاعتقال المحتجين علناً، ومعظمهم من المنتمين الى تنظيم جماعة الاخوان المسلمين وحزب كفاية والناشطين من دعاة الفكر الاشتراكي وحتى من بعض نواب مجلس الشعب المصري والنقابات المهنية[٥٦] . وعلى صعيد متصل وجه نبيل العربي القاضي في محكمة العدل الدولية والأمين العام الحالي لجامعة العربية انتقاداته لسياسة مجلس وزراءه وشعوره بالخجل منها، وعّد ان مجرد مساهمتها في الحصار على غزة هو بحد نفسه جريمة

حرب، عندئذ خشيت الحكومة المصرية ان تواجه ضغوطات الحشود العربية التي بدأت بالتظاهرات بإيقاف الحرب تضامناً مع المسيرات الشعبية التي قمعها جهاز الامني المصري، الامر الذي دعاها الى وجوب التحرك لاتخاذ خطوات جادة من اجل احتواء العدوان والا ستواجه معضلة امنية خطيرة، فلجأت الى ما يلي:

١-تأمين حدودها مع غزة، بتركيزها على رفض العدوان ومطالبة إسرائيل على الوقف الفوري لإطلاق النار حرصاً منها على حظر امتداد العمليات الحربية داخل الأراضي المصرية .

٢-استمرار محاولات جمهورية مصر العربية بمناشدة السياسيين الفلسطينيون الى تحقيق توافق وطني.

٣-كما اسهمت جمهورية مصر العربية بادخار مساعداتها الإنسانية ومعوناتها الاغاثية لأهالي القِطاع على وجه السرعة بعودة فتح منفذ رفح اعتباراً من مطلع كانون الثاني/يناير٢٠٠٩ أي طوال أيام الحرب

٤-التأكيد على التعاون من اجل اعمار البنى التحتية التي تعرضت للدمار .

٥-الابداء بطرح المبادرات للتباحث بخصوص إيقاف الحرب.

٦- تفنيد ما وجهته الشركات الإعلامية التي اتهمت النظام المصري الحاكم في تواطؤه بمساهمة إسرائيل في الحصار على غزة وغلق المعابر تمهيداً للعدوان، ورفضه قطع الصلات الدبلوماسية مع إسرائيل[٥٧].

فطبقاً للتقارير السياسية ان السلطات المصرية منعت ارسال كادراً طبياً مصرياً من الدخول الى قِطاع غزة لإسعاف الجرحى ، ففندت وزارة الصحة المصرية على لسان وزيرها حاتم الجبلي صحة ما ورد من بيانات مؤكداً ان جيش الاحتلال الإسرائيلي التي تتحمل مسؤولية منعهم[٥٨] مع هذا حرصت جمهورية مصر العربية على رفضها ربط العدوان الإسرائيلي مع علاقاتها الثنائية مع السلطة العبرية، من اعتبار ان هذه العلاقة وفرت لمصر قنوات التواصل مع إسرائيل للضغط عليها، بدليل امتناعها عن قطع علاقاتها الدبلوماسية بين الدولتين، واكتفت باستدعاء ملحق دبلوماسي إسرائيلي في العاصمة المصرية القاهرة اكثر من مرة، لإبلاغ مجلس وزراءه امتعاض جمهورية مصر العربية استياء مصر حكومة وشعباً وبشدة من هذا العدوان ومطالبتها بإيقاف الحرب، مع ضرورة ان تلتزم بلاده بالقرار ١٨٦٠ الذي اصدره مجلس الامن العالمي في الثامن من كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، وعليها على الاقل تستجيب للمبادرة التي طرحتها القيادة المصري في المؤتمر الصحفي الثنائي مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي(٢٠٠٧-٢٠١٢) بالقاهرة عاصمة مصر في السادس منه

اي قبل ٤٨ ساعة من صدور مرسوم مجلس الامن الدولي، والتي احتوت قبول الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس وجميع فصائل المقاومة الفلسطينية، بإيقاف الحرب على مباشرة وبصورة مؤقتة من اجل اغاثة اهالي غزة ومدهم بالمساعدات من خلال رفح وبقية المعابر الاخرى، ودعوة جمهورية مصر العربية كل من الطرفين المتحاربين الى التهدئة من دون محددات وقواعد والحوار العاجل لإنهاء وضعية العداء والتوصل ما يكفل اعادة فتح المنافذ الحدودية جميعها مع غزة ورفع الحظر عنها، وترحيب الحكومة المصرية باستضافة الاطراف الفلسطينية المتنازعة للتوصل الى صيغة مصالحة ووفاق تفضي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية[٥٩]

وقد فّعلت جمهورية مصر العربية مبادرتها هذه ابتداءً من السابع من كانون الثاني/يناير٢٠٠٩ عبر جولة من الحوارات من برئاسة عمر سليمان بين حكومة حماس تارة وحكومة إسرائيل تارة أخرى للتوصل الى تهدئة الطرفين المتحاربين، وتمكنت جمهورية مصر العربية فعلياً من موافقة الجانبين في العاشر منه بالمبادرة لإيقاف اطلاق النار، والتي على اثرها اصدرت إسرائيل في نهاية يوم السابع عشر منه ايضاً ايقاف عملياتها الحربية ضد غزة. وفي اليوم الثامن أوقف حماس وفصائل المقاومة اطلاق النار على إسرائيل. الا أن بالرغم من هذا ثبتت القيادة المصرية الاتهامات والانتقادات التي تعرضت اليها بسبب امتناع الحكومة المصرية ورفضها للدعوة التي دعت الى عقدها السلطة القطرية في العاصمة القطرية الدوحة في انعقاد طارئ لقمة الدول العربية في السادس عشر من كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، لا بل لجأ نظام الحكم المصري بدلاً عن هذا الى عقد قمة دولية تشاورية في شرم الشيخ في الثامن عشر منه بمساهمة وحضور ممثلين عن الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وتركيا، في خطورة تهدف الى افشال التوصيات التي ستخرج بها في العاصمة القطرية الدوحة من مثل المطالبة بغلق مكاتب التمثيل الدبلوماسية الإسرائيلية في بعض العواصم العربية، والتلويح بسحب المبادرات العربية لعمليات التسوية والسلام مع إسرائيل، والدعوة التي كانت ستوجه حتماً الى مجلس الامن الدولي لاتخاذ قرارات حاسمة بفرض عقوبات دولية تدين إسرائيل في عدوانها على غزة. وبحسب هذه المعطيات فإن الامر فسره الكثير من المحللين على انه دليل اضافي دامغ على نطاق التواطؤ الذي ابداه نظام الحكم في مصر في تضامنه مع إسرائيل بمنح الاخيرة المزيد من الفرص المتوفرة للانقضاض على حماس وتصفية قياداتها السياسية والعسكرية[٦٠] عن طريق شن إسرائيل حربها الثانية على غزة عام ٢٠١٢.

ثانياً: موقف مصر من الاعتداء الإسرائيلي على غزة عام٢٠١٢

واصلت إسرائيل منذ اواخر عام٢٠١٠ وحتى عام٢٠١٢ انتهاكاتها تجاه قِطاع غزة واستمرت، بالرغم من اطلاق سراح شاليط الجندي الإسرائيلي عام٢٠١١ – الذي كان اسير عند حركة حماس منذ عام ٢٠٠٦– بمقابل اطلاق سراح اكثر من الف اسير فلسطيني في المعتقلات الإسرائيلية، وقد تذرعت إسرائيل ان فصائل المقاومة الموالية لحماس اطلقت ما بين ٣٠٠– ٨٠٠ صاروخ صوب المستوطنات الإسرائيلية لغاية عام٢٠١٢ .فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢ صّعدت إسرائيل من الاضطراب العسكري مع إعلانها عن تقديم وقت الانتخابات العامة، وشنت عملية عسكرية على الحدود مع قِطاع غزة الشرقية في عملية تفتيش عن المتفجرات في الانفاق الملغومة، وصاحب هذا عملية عسكرية برية بأطلاق النار عشوائياً على الاهالي، وقد وضعت إسرائيل دوافع واهداف لحربها بدعم قوة ردع عسكرية لإسرائيل بتوجيه قوة ضرب قاسية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية لإيقاف الصواريخ التي تتلقاها، واخرها استهدافها عجلة عسكرية إسرائيلية، فأعطى هذا لإسرائيل الذريعة بالاستجابة، الامر الذي دفع الحكومة المصرية الى التدخل لتهدئة الحال في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢، الا ان السلطات الإسرائيلية لم تلتزم، واردت من عدوانها اختبار طبيعة علاقاتها مع الاطار السياسي الجديد في جمهورية مصر العربية تجاه موقفه من القضية الفلسطينية وموقفه من واقع الصلة بين مصر وإسرائيل ، وارادت ايضاً خداع المقاومة الفلسطينية، فقامت بعملية جوية في الرابع عشر اطلقت عليها اسم عملية **عمود السحاب** والتي واصلت لغاية الحادي والعشرون منه والتي ذهب ضحيتها ١٦٠ شهيد و١٢٠٠ مصاب فلسطيني. ولم يكن هناك اية مبررات لعدوانها الذي استهدفت به احد قادة حماس العسكريين البارزين، فكانت الشرارة لإعلان حال النفير العام على قِطاع غزة، فردت حماس بالمثل[٦١] .

ولا يوجد ادنى شك أن النظام السياسي الجديد في جمهورية مصر العربية المتمثل باستلام جماعة الاخوان المسلمين السلطة بقياد الرئيس محمد مرسي(٢٠١٢–٢٠١٣) المنتمي الى هذه الجماعة واحد ابرز قياديها، اتخذت موقفاً مغايراً نوعاً ما فيه اكثر جدية سواء من النفوذ او سرعة الرد عن موقف النظام المصري السابق تجاه العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة عام٢٠٠٨، بحكم الرابطة بين الاخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية وبين حماس والتي سبق الإشارة اليها في بدايات البحث. سيما وان القاعدة السياسية للسلطة الحديثة في جمهورية مصر

العربية أضحت تشكل عامل ضغط على قيادة الحكومة من منطلق توجهات اسلامها السياسي بمساندة حركة حماس وأهالي غزة برفع المنع الجائر ونصرة القضية الفلسطينية.

فقد أفصحت القيادة المصرية رفضها للاعتداء الإسرائيلي، وصرحت على لسان الرئيس مرسي بقوله: "**على الإسرائيليين ان يدركوا اننا لا نقبل العدوان الذي سيؤثر سلباً على الامن والاستقرار في المنطقة. .العدوان تكرر في شكل مرفوض. .تواصل مع قِطاع غزة بأكمله ومع الفلسطينيين ونقف معهم حتى نمنع ذلك العدوان، ونحن لا نقبل باي حال من الاحوال ذلك العدوان والتهديد المتواصل لِقطاع غزة**"[٦٢] وبخطوات فعلية سعت إدارة الرئيس مرسي بالاجتماع الطارئ للحكومة المصرية واتخذت الاحكام التي اوعزت بها الى وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو تقضي باستدعاء ممثلها الدبلوماسي في تل ابيب، بالمقابل طُلب من الملحق الدبلوماسي بمغادرة مصر، واعطائه برقية حملت احتجاجات الحكومة المصرية لاعتداء القوات الإسرائيلية على غزة، ومن الجدير بالذكر ادان من جهته الوزير المصري المذكور القصف الجوي الذي شنته إسرائيل على غزة، مبيناً في بيان له بان التصعيد الذي ابتدأته إسرائيل سوف يشهد انعكاس سلبي على الاستقرار والامن في المنطقة ، فطالبها بوجوب وقف حربها على عجالة. مثلما طالب الرئيس مرسي من نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية بوجوب استدعاء طارئ لوزراء الخارجية العربية لحضور اجتماع في العاصمة المصرية القاهرة لمناقشة واتخاذ موقف عربي متحد لإيقاف الحرب، علاوة على طلبه للمندوب المصري عند الامم المتحدة لبحث الموضوع عينه[٦٣]. وفي تحرك لا مثيل له ولافت للنظر اوعزت القيادة المصرية بأرسال وفد مصرياً رفيع المستوى بقيادة هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء المصري الى غزة في اوج العدوان عليها، وتحديداً في اليوم الثالث من تلك الحرب في خطوة لتأكيد مساندة وتضامن جمهورية مصر العربية حكومة وشعب مع شعب فلسطين بعامة وسكان غزة بخاصة[٦٤]. ونوه الأخير ان بلادة تعمل على تحقيق التهدئة في القِطاع من اجل وقف العدوان بفتح معبر رفح في الاتجاهين[٦٥].

وفي خطاب اخر للرئيس مرسي بعد ٤٨ ساعة من هذه الحرب مضيفاً ان جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً تتضامن مع سكان غزة وتقف الى جانبهم في خندق متحد، ولن تخذلها وتتخلى عنها مثلما فعلت مسبقاً إدارة الرئيس حسني مبارك، وانها ستسخر كل مساعيها من اجل رفع المنع وفتح منفذ رفح بالكامل لادخار احتياجات اهالي غزة من المؤن والمواد الطبية باستقبال المصابين من الجرحى وتقديم العلاج الضروري لهم داخل

المستشفيات المصرية. ومؤكداً في الوقت نفسهاً ان بلاده لا تحاول الى حرب مع اي ناحية ولا تدعو اليها وانما ترغب بالسلام من جانب واحد، وان ما يحصل بغزة غير مقبول للنهاية، وان جمهورية مصر العربية لا تزال تحاول الى ايقاف الحرب وحقن دماء الابرياء وتدعو للتهدئة. وبالفعل امر الرئيس مرسي مع بداية الساعات الاولى من هذا العدوان بفتح منفذ رفح لتوفير كل اللوازم من الحالات المرضية والإنسانية، [٦٦] وفي خضم الاحتجاجات الشعبية الغاضبة والكبيرة التي تمثلت بالتظاهرات في ميدان التحرير وسط العاصمة المصرية القاهرة للتنديد بالحرب الإسرائيلية ضد غزة، نالت مواقف السياسة الرسمية للحكومة المصرية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة ترحيب مصري على المستوى الشعبي من احزاب وتيارات وجمعيات ونقابات قوى سياسية اخرى وحتى من رموز دينية وقيادات سياسية سابقة بعكس المواقف الشعبية التي واجهتها حكومة حسني مبارك السابقة[٦٧]. بحيث تمكن ناشطين في المجتمع المدني المصري ويقدر عددهم ٣٥٠ شخص من الدخول الى غزة بالرغم من الحصار الدولي لمناصرة سكان القِطاع المحاصرين[٦٨].

وبالرغم من مما تقدم ان ادارة الرئيس مرسي حافظت على صلات جمهورية مصر العربية على ما هي عليه مع إسرائيل ولم تلوح ولو بقطع الصلات معها او على اقل تقدير تبدي بتصريح يقضي بإلغاء اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، بدليل ان الاخيرة تغاضت عن دعوات مصر بإيقاف الحرب، وواصلت من هجماتها واعتدائها [٦٩]. ويُلاحظ ان ادارة مرسي كانت تولي اهمية عدم التفريط بالمساعدات الاقتصادية الامريكية وكذلك الاوروبية، مع وجود التأكيدات الادارة الامريكية على حكومة مرسي بأهمية حفاظ مصر على علاقاتها مع إسرائيل بالضغط على حماس لإيقاف اطلاق النار والتوصل الى تهدئة مع إسرائيل . ففي الوقت الذي سعت فيه هذه الادارة بقيادة الرئيس مرسي في الحرص على اداء دورها باحتضان حكومة حماس، حرصت في الوقت نفسه على ان تؤدي دور الوسيط الدولي والامني بالإسهام بجهود حثيثة في مشاركة تركيا وقطر بالضغط على إسرائيل كونها المسؤولة في خرق اتفاق التهدئة من اجل التوصل معها الى اتفاق آخر للتهدئة مع حماس، وابدت السلطات الإسرائيلية قناعتها وارسلت في خضم الحرب مبعوثها الى العاصمة المصرية القاهرة في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر. مثلما اجرى وزير الخارجية المصرية المذكور اتصالات مع السلطات البريطانية والحكومتين الاردنية والتونسية، مؤكداً ان بلاده مصممة على العمل مع اطراف دولية واقليمية لإيقاف العدوان لإيقاف دماء شعب غزة، وموضحاً ان رابطة

جمهورية مصر العربية مع إسرائيل سوف لن تشكل قيوداً على الدعم المصري للفلسطينيين . وبعد مناقشات نجحت مصر التي رعت تطبيق هذا الاتفاق وتمكنت من انجازه، الذي افضى الى إنهاء الحرب في الحادي والعشرين منه، من خلال تصريح صحفي لوزير الخارجية المصرية محمد عمرو وبحضور نظيرته الامريكية هيلاري كلينتون(٢٠٠٩-٢٠١٢)، انه من جمهورية مصر العربية توصل كل من حركة حماس وحكومة إسرائيل الى اتفاق تهدئة والذي ينص على ان تتوقف حماس وفصائل المقاومة من عمليات تصعيد هجماتها بالصواريخ ضد إسرائيل، بالمقابل التزام الاخيرة بالمثل، وان يتم فتح كل المعابر مع غزة دون شرط، مع ضمان عدم تعريض المواطنين الفلسطينيين لأي استهداف على الحدود مع إسرائيل، ان لا تكون هناك خروقات من اي طرف، وان تحصل مصر على ضمان التزام الجانبين بتطبيق الاتفاق[٧٠] .

وبالتالي تبين ان ادارة الرئيس مرسي سعت في سلوك تعاملها من هذا العدوان بحرصها على حماية غزة وفق منطلق ديني وقومي توافقاً مع توجهات قاعدة النظام بقيادة الاخوان، مع الحذر والتدقيق على اعتبار امن غزة قضية امن جمهورية مصر العربية القومي، علاوة على مساعيها لاسترجاع الدور الريادي الذي كانت تقوم به مصر، واخيراً حفاظها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بعدم قطع الصلات المصرية الإسرائيلية[٧١] .

ثالثاً: الموقف المصري من عدوان إسرائيل على غزة عام٢٠١٤ :

بعد الاطاحة بنظام الرئيس مرسي في٣٠ حزيران/يونيو٢٠١٣ توترت العلاقة مع حماس، وبدأت الاصوات تتعالى من جانب النخب الاعلامية والسياسية وحتى من القادة العسكريين الذين وقفوا مناهضين لحكم الاخوان المسلمين لحين الاطاحة بهم، وطالبت هذه النخب بوجوب مقاطعة حركة حماس باعتبارها منظمة ارهابية ذات امتداد فكري لجماعة الاخوان في جمهورية مصر العربية، لا بل طالبوا بتوجيه ضربة موجعة ضد حماس واعادة جمهورية مصر العربية سيطرتها على غزة بغية انها وجود حماس فيها، الامر الذي أعطى إسرائيل الاحتمالية الأكبر لاستغلالها للتخلص من حماس، فجاءت نكبة خطف ثلاثة من الشبان اليهود المستوطنين، والعثور على جثمانهم في احدى قرى منطقة الخليل الواقعة بالضفة الغربية، واعلان حركة حماس عن مسؤوليتها عن الحادث، فكان الامر المباشر في اعلان إسرائيل الحرب بعد ان اتهمت الاخيرة حماس بارتكابها جناية القتل المتعمد . وقد تزامن هذا مع تبلور المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي في وضع اهدافه ودوافعه في الابداء بمعاقبة السلطة

الفلسطينية في ان تختار أحد الاثنين اما حركة حماس او إسرائيل، سيما عقب تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية في حزيران/يونيو٢٠١٤،علاوة على اضعاف فصائل المقاومة في غزة، فبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن عدوانها على غزة في الرابع عشر من تموز/يوليو٢٠١٤ التي اطلقت عليها **الجرف الصامد** والتي تُعّد اطول حرب شرسة شنتها إسرائيل على قِطاع غزة واصلت لغاية السادس والعشرين من آب/اغسطس٢٠١٤ التي اسفرت عن سقوط ١٧٢ شهيد واكثر من ١٠٠٠ جريح فلسطيني[٧٢].

وجاء الموقف الرسمي للنظام السياسي الجديد في جمهورية مصر العربية بقيادة المؤسسة العسكرية المتمثلة بالرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي، في وقت تشهد فيه العلاقات المصرية مع حماس بالبرود والاجواء المشحونة بالتوتر الشديد، فكان الموقف قد نسف على نحو مغاير عما شهده الموقف المصري سابقاً، فقد حرص نظام حكم السيسي بقرار يفضي الى حظر انشطة حركة حماس داخل الاراضي المصرية وشن حملة واسعة لهدم الانفاق على طوال الحدود مع غزة، إضافة الى اغلاق شبه كامل لمنفذ رفح للحالات الانسانية[٧٣]. وقد كان رد السلطات المصرية قد تمثل بإصدار وزارة الخارجية بياناً بعد يوم كامل من الحرب استنكرت عدوان إسرائيل على غزة السافر ومحذرة الأخيرة من الظروف الراهنة ووجوب احتواء إسرائيل بإيقاف عملياتها العسكرية، وأثناء اجتماع الرئيس السيسي بمبعوث اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط لنقاش الظروف المتردية في قِطاع غزة، وعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس باستمرار جهود الحكومة المصرية في بذل مساعيها لإيقاف الحرب وأتى هذا في الوقت الذي فتحت معبر رفح بصورة جزئية السفر لحاملي الجوازات المصرية والأجنبية بالخروج من القِطاع[٧٤].

على المستوى الشعبي المصري كان هناك تفاوت في المواقف ما بين معارض للحرب من كل الجوانب ما بين موالي لها بحيث بلغ الحال الى ان القلة من الاعلاميين قد ابدى مباركته وتقديمه شكره وامتنانه للسلطة الإسرائيلية بقيام بالجيش الإسرائيلي بضرب غزة للقضاء على حركة حماس، وقد كان الموقف نابعاً من منطلق ما تحمله هذه النخب من كره حاد لحماس بنفس مستوى الكره الذي تكنه لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، كونها الوحيدة التي تتحمل المسؤولة التامة عن الضحايا من الابرياء الذين سقطوا شهداء وجرحى لسكان غزة والسبب المباشر في دمار البنى التحتية للقِطاع[٧٥] ومع هذا ورغم الموقف المصري المتعصب تجاه حركة حماس، الا ان الحكومة المصرية ادانت العدوان الإسرائيلي ورفضته في قصفة الوحشي للقِطاع، وفي افراط

إسرائيل باستعمال القوة التسليحية والعسكرية البرية ضد أهالي غزة، واكد الاشعار الصادر من الخارجية المصرية ان شعب غزة يدفع ثمن مناصرته لحركة حماس التي كانت السبب الداعي في تعاظم الاعتداءات الإسرائيلية، مثلما وصف الرئيس السيسي العدوان بالاقتتال، وبالرغم من هذا سماحه بفتح معبر رفح بصورة استثنائية لتلقي حالات الجرحى من القصف الإسرائيلي وتقديم الإعانات لإغاثتهم[٧٦] عن طريق ارسال صدقي صبحي وزير الدفاع المصري مساعدات طبية و ٥٠٠ طن من الاغذية لسكان القِطاع [٧٧] في ظل وجود التظاهرات الشعبية التي شهدتها الشوارع المصرية دعماً لأهالي القِطاع، وإعلان الأحزاب المصرية فتح مقراتها لاستقبالهم ومساعدتهم وذلك بترتيب القوافل الإغاثية [٧٨] .

سعت السلطات المصرية في منتصف تموز/يوليو٢٠١٤ الى تقديم مبادرة لإيقاف اطلاق النار، الا ان حكومة حماس رفضتها ووجهت اتهاماتها للقيادة المصرية في التنسيق مع المملكة العربية السعودية في الشرخ الحاصل بين حركة حماس والمعارضين لوجودها داخل القِطاع، في خضم العدوان الإسرائيلي، في مسعى للتشجيع بدفع إسرائيل في السعي الى التخلص من حركة حماس [٧٩] .

وحددت المبادرة المصرية بما يأتي:

أ- على إسرائيل العمل على إيقاف عملياتها العسكرية البرية والجوية والبحرية بشكل فوري على غزة وتقديمها الضمانات في عدم استهداف اعالي القِطاع المواطنين.

ب- ان تلتزم فصائل المقاومة الفلسطينية المتمثلة بحركة حماس بالمثل أي في إيقاف جميع هجماتها الصاروخية تجاه إسرائيل وان تتعهد بعدم استهداف المواطنين الإسرائيليين .

ج- ينبغي العمل على وجوب فتح المعابر

د- على الجانبين الالتزام في تطبيق جوانب التفاهم التي جاءت بالمبادرة المصرية وتقديم الضمانات في عدم عرقلته والعمل على استقرارها[٨٠]

لكن مع ذلك ومن منطلق حماية وحفظ امنها القومي على اعتبار ان غزة تمثل قضية الحدود مع جمهورية مصر العربية ، وحقناً لدماء الابرياء الفلسطينيين، في وجود تعاظم الحال الانساني البائس في القِطاع، استمرت القيادة المصرية ومن منطلق موقعها العربي برعاية المبادرة للوصول الى اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل لإنهاء الحرب الدائرة في غزة التي تمت في آب/اغسطس٢٠١٤ [٨١] وجاء في بيان صادر من الخارجية المصرية ليؤكد انه حفظاً على ارواح الابرياء وحقناً للدماء وبالاستناد الى المبادرة المصرية في عام ٢٠١٢ تدعو السلطات المصرية الى الوقف الفوري والشامل لإطلاق

النار المتبادل، وان يتزامن الاتفاق مع فتح معبر رفح لإدخال الاعانات، واستمرار جلسات التفاوض غير المباشرة بين الطرفين في المواضيع الاخرى بغضون شهر من تثبيت ايقاف النار، مع تأكيد الرئيس السيسي بعدم ربط منفذ رفح بأية اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ولا يجب اقحامه في ذلك لأنه يمثل قضية امنية حساسة[٨٢] .

الخاتمة:

بعد ما تم تقديمه، اتضح للباحث ان القضية الفلسطينية لم تكن بالمستوى الذي كانت في فترة حكم الرئيس عبد الناصر، فقد تحددت طبيعة سياسة جمهورية مصر العربية تجاه القضية الفلسطينية منذ عقد معاهدة السلام مع المصرية الإسرائيلية عام١٩٧٩والتي اسفر عنها تداول التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، وهنا جوهر الموقف وطبيعة اتخاذه تجاه ما آلت اليه الاحداث التي شهدتها فلسطين وغزة بالذات ما بعد ذلك التاريخ، الذي سعت فيه جمهورية مصر العربية الى الحفاظ والحرص على إبقاء علاقات دائميه مع إسرائيل، فجميع ما شهدته الاراضي الفلسطينية من تجاوزات إسرائيلية استمر الموقف المصري في حرصه على عدم اتخاذ اية مواقف حاسمة تصب في خدمة فلسطين وفي الوقت نفسه عدم قطع علاقاتها الدبلوماسية معه إسرائيل، بل حاول بان تكون عمليات تسوية السلام مع إسرائيل مرهونة بالاعتراف بالدولة العبرية. وقد كان وصول حركة حماس الى السلطة في قِطاع غزة قد شكل تباين وتفاوت وفوارق في طبيعة الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي منذ عام٢٠٠٨، أذ ان الانتماء الفكري والايديولوجي لحماس وارتباطها بجماعة الاخوان المسلمين كانت العقبة الاساسية في تحديد المواقف السياسية الرسمية للحكومة المصرية. مع هذا راعت القيادات المصرية الحالات الإنسانية التي واجهها اهالي غزة من وحشية العدوان الإسرائيلي، وحفاظاً الامن القومي كان منفذ رفح الحدودي مع غزة التماس المباشر الذي بيَّن فعّالية موقف جمهورية مصر العربية من الخروقات التي تعمدت في تجاوزها إسرائيل. ففي عهد حكم الرئيس حسني مبارك كان هذا العدوان الاختبار العسير في اتخاذ مواقف حاسمة منه، وتغير بنحو مغاير في فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، ثم جاء مختلفاً في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، ما عدا مراعاته استقبال الجرحى والدعوة في السعي الى إعمار ما دمرته الحرب، ومن الجدير بالذكر كان لنظام حكم مبارك الاسبق ونظام حكم السيسي القائم اوجه شبه كبير سيما في مواقفهم من حماس الرافض لوجوده في السلطة بقطاع غزة، وتحديد اوقات لفتح منفذ رفح. والاختلاف الوحيد

ان نظام السيسي دمر الانفاق بالكامل ثم اغلق بصورة مستدامة معبر رفح بعد انتهاء حرب عام٢٠١٤ .

هوامش البحث ومصادره :

(١) نداء عبد الخالق محمد البرغوثي، العلاقات الفلسطينية المصرية ١٩٩٣–٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات العربية المعاصرة، مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ص٣٨–٣٩؛ مصر واحتمالات رفع الحصار عن قِطاع غزة، تقرير استراتيجي (٢) حزيران/يونيو٢٠٠٨، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، متاح على الرابط الاتي:

https://www.alzaytouna.net/2008/06/28

(٢) احمد دحلان، الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الإرتباط في قِطاع غزة والضفة الغربية، المجلة الجغرافية العربية(القاهرة)، العدد ٤٩، السنة التاسعة والثلاثون، ٢٠٠٧، ص٣٣٢، متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.researchgate.net/publication/275015558_alabad_aljywbwlytykyt_lfk_alartbat_fy_qta_ghzt_waldft_alghrbyt

(٣) محمد إبراهيم المدهون، علاقة مصر بقطاع غزة، متاح على الرابط الالكتروني الاتي

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/1/17

(٤) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للنشر، (بيروت–٢٠١٢)، ص ٦٤ وما بعدها .

(٥) للمزيد من التفاصيل راجع: محمد عزة دروزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الطبعة الثانية، (بيروت–١٩٦٠)، ص ص٤١٥–٤١٧؛ احمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، دار العودة للنشر والتوزيع، (بيروت–١٩٧١)، ص١٢؛ زياد أبو عمر، الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقِطاع غزة، دار الاسوار للنشر والتوزيع، (فلسطين–١٩٨٩)، ص ١٥؛

(٦) غازي الصوراني، قِطاع غزة (١٩٤٨ –١٩٥٧) دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http//:www.m.ahewar.org/s.asp?aid=364924&r=0

(٧) حسين أبو النمل، قِطاع غزة ١٩٤٨–١٩٦٧، تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية،(بيروت–١٩٧٩)، ص٩٤؛ ناجي علوش، المسيرة الى فلسطين،(بيروت–١٩٦٤)، ص١٥٢؛ الصوراني، المصدر السابق

(٨) يُنظر: عبدالمجيد فريد، محاضر اجتماعات الرئيس عبدالناصر العربية والعالمية، منشورات مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الاولى،(بيروت–١٩٧٩)، ص١١٥؛ وحيد عبدالمجيد، ازمة الانقسام الفلسطيني، مصر وقِطاع غزة: معضلة ام علاقة خاصة جداً، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٢١)، ٢٠٠٧،ص٤٩ .

(٩) يسرى عبدالغني، سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية،(الرياض–١٩٩٠)، ص٩١ وما بعدها .

(١٠) تقرير معلومات رقم(٢٧)، مصر وقطاع غزة منذ ثورة ٢٥ يناير حتى صيف ٢٠١٤، اعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت–٢٠١٥، ص٩.

(١١) المصدر نفسه، ص٩.

(١٢) يرجع نشاط تنظيم جماعة الاخوان المسلمين في غزة منذ اعقاب حرب ١٩٤٨، وتحديداً في عام١٩٤٩ أي عقب اخضاع غزة تحت الادرة المصرية، وقد تعرضت مكونات هذه الجماعة للملاحقة والاعتقال من لدن أجهزة الامن المصري، ثم ظهر نشاطهم مدة حكم الرئيس عبدالناصر، فمنذ عام ١٩٥٢ فتحت مكاتب لها في غزة، وفي عام١٩٥٧ انضوى مجموعة من الاخوان الى حركة التحرير الوطني الفلسطيني التي أنشئت في غزة، وما ان تخلت جمهورية مصر العربية عن ادارتها لمدينة غزة عام١٩٦٧، تم تحديد البنية التنظيمية لحركة الاخوان في القطاع، ليستمر نشاطهم السري حتى عام١٩٨٧ والانتقال من حركة تنفيذية جهادية الى حركة تنظيرية فكرية وسياسية، لتباشر في عملها النضالي والجهادي على نحو ملحوظ وعلني ضد المحتل الإسرائيلي، واستطاعت ان تقيم لها مكون سياسي وقيادي حينما دعمت إنشاء حركة حماس الإسلامية وعناصرها القيادية ذات الخلفية الناجمة من حركة الاخوان المسلمين. للاطلاع على المزيد من التفاصيل. يُنظر: نهاد محمد سعدي الشيخ خليل، حركة الاخوان المسلمين في قِطاع غزة ١٩٦٧–١٩٨٧، منشورات مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، الطبعة الأولى، (غزة–٢٠١١)، ص ١٨ وما بعدها؛ زياد أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية(بيروت)، المجلد(٤)، العدد(١٣)، ١٩٩٣، ص ٨٤ وما بعدها .

(١٣) للاطلاع على تفاصيل اتفاق أوسلو. راجع: يوميات ووثائق الوحدة العربية١٩٨٩–١٩٩٣، (بيروت–١٩٩٥)، ص٨٧٠ وما بعدها

(١٤) صالح، القضية الفلسطينية. . . ، ص١٨٨.

(١٥) الانسحاب من غزة. . .اسبابه. . اهدافه وتداعياته، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://paldf.net/search/client/showthwead.php?t=36786

(١٦) زياد محمود الرقب، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٩٩–٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧، ص١١٠ وما بعدها .

(١٧) للمزيد من الاطلاع على اتفاقية المعابر. راجع: نص اتفاقية المعابر في ١٥تشرين الثاني٢٠٠٥، متاح على بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية٢٠٠٥، متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http//:www.aljazeera.reportstndinterviews/2007/12/2005;http//:pal–studies.ps/data/files/130344527c24.pdf;

تقرير معلومات(٢) معابر قطاع غزة شريان حياة ام اداة حصار، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الارشيف والمعلومات، بيروت–٢٠٠٩، ص ص٧–٨

(١٨) عبير جمال حسن أبو الهطل، السياسة المصرية تجاه قطاع غزة ٢٠٠٦–٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الشرق الأوسط، مقدمة الى كلية الآداب للدراسات الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٥، ص ص٥٦–٥٧ ؛ ابو البهاء؛ مصر وحماس. . . ، ص ص٣٠–٣٤.

(١٩)عند ايران صلات وثيقة مع حركة حماس سيما وان الاخيرة فيما يتعلق للسلطات الايرانية الجناح العسكري الذي ينبثق منه تاجات جماعة الاخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية، و وتلك الرابطة بالرغم من انها تصف بالمعقدة الى حدٍ ما ومتفاوتة ما بين الانسجام والبرود، الا انها تتلاقى في المصالح الثنائية، فبما ان حركة حماس ترفض رفضاً قاطعاً عملية السلام مع إسرائيل، وتتبنى سلوك المقاومة ومحور الممانعة الذي تقوم بقيادته ايران، فالأخيرة تجدها الورقة الضاغطة لإبداء الاضطرابات ضد إسرائيل، والاداة العسكرية الوحيدة القادرة على توجيه الضربات المؤلمة لدولة الكيان الصهيوني. وتشير المصادر ان قيادة حركة حماس استلمت من ايران تمويلات مالية دعماً لمقاومة المشروع الإسرائيلي–الامريكي في المنطقة والدفاع عن الاراضي الفلسطينية المحتلة وقضية الشعب الفلسطيني المغبون . اما حركة حماس فبما انها لم يوجه لها ترحيباً عربياً ودولياً بفوزها بالانتخابات، فإنها تجد في ايران الحليف الذي يناصرها ويساندها في مواجهة عدوها المتمثل بإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومعها حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وأيضاً مجابهة الاطراف العربية التي تعاديها ولا تريد التعامل معها سيما النظام الحاكم في مصر والمملكة العربية السعودية. للمزيد من الاطلاع : راجع. طارق رضوان، ايران. . .الوجه الآخر: النزاعات الداخلية وجيرانها، دار هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،(القاهرة–٢٠١٦)، ص٢٠٥ ما بعدها .

(٢٠) بشير نافع، مصر وحماس ..علاقة شائكة تزداد تفاقماً، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E2B96F3-015E-4C28-9799-F5B91248A679.htm;

(٢١) محسن صالح، صراع الارادات: السلوك الامني لفتح وحماس والاطراف المعنية٢٠٠٦–٢٠٠٧، ملف الامن في السلطة الفلسطينية(٢)، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت–٢٠٠٨)، ص٢٥٦.

(٢٢) محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الاوسط من "حرب العراق" الى ثورات "الربيع العربي" الواقع والتفسيرات، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١٠)، الطبعة الاولى، (بيروت–٢٠١٤)، ص١٩٧ أبو الهطل؛ المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٣) أبو الهطل، المصدر نفسه، ص٥٨؛ مطاوع، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢٤) توقع كسر حصار غزة بعد مبارك، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=740488

(٢٥) التقرير الاستراتيجي(٣٧) محاولات فك الحصار على قِطاع غزة. . .الى اين، ، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.alzaytouna.net/2011/09/15;

أبو الهطل، المصدر السابق، ص٨٢،؛ تقرير معلومات(٧)مصر وحماس. . . ، ص٢٤.

(٢٦) تتمثل عوامل الجدل بين الحركتين بالانعكاسات السلبية التي سببها الحصار على حكومة حماس، وامتعاض اعداد هائلة موظفي الأجهزة الأمنية ورفضهم العمل تحت سلطة حماس، نتيجة تعاظم هيمنة الأخيرة على الشؤون التنفيذية. للاطلاع راجع: أبو الهطل، المصدر السابق، ص ص٦١-٦٢.

(٢٧) كمال علي احمد ابو شاويش، ثورة ٢٥ يناير في مصر: اسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر،غزة،٢٠١٣، ص١١٧؛صحيفة الحياة الجديدة(فلسطين)، في ٢٠٠٧/٦/٢٤ متاحة على الرابط الاتي:

http://www.alhaya.ps/arch.php?opt=1&day=24&month=06&datel=2007

(٢٨) عودة، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢٩) عددها سبعة معابر: رفح، كرم أبو سالم، الشجاعية، القرارة، العودة، بيت حانون، المنطار. للمزيد من التفاصيل. راجع: تعرف على معابر قطاع غزة، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

(٣٠) التقرير الاستراتيجي(٣٧) محاولات فك. . .

(٣١) الفلسطينيون يتدفقون بشكل هائل الى معبر رفح الحدودي، مقال متاح على موقع صحيفة القبس الكويتية http://www.alqabass.net/19/1/2008 :

(٣٢) تقرير معلومات(٢) معابر قطاع. . . ، ص ص٤٢-٤٣.

(٣٣) ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية تجاه الوضع في غزة، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

www.cnn.com/arabic/2009/middle_east/1/6/gaza.responses/index.html

(٣٤) عبدالحميد الكيالي، الأداء السياسي الإسرائيلي خلال العدوان في مجموعة باحثين تحت عنوان: "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، (بيروت-٢٠٠٩)، ص١٤ .

(٣٥) ناصر عوض حسن الغلبان، الابعاد السياسية للموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة واثره على القضية الفلسطينية(٢٠٠٨-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات الشرق الاوسط، مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٦، ص٧٣.

(٣٦) تقرير معلومات (٧) مصر وحماس، اعداد قسم الأرشيف والمعلومات، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،(بيروت-٢٠٠٩)، ص٤٧ و ص ص٥١-٥٢

(٣٧) اشرف فتحي سالم ابو عابدة، النظام الاقليمي العربي ودوره في مواجهة تهديدات امنه القومي: دراسة في حالة الاعتداءات الإسرائيلية على قِطاع غزة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،(عمان-٢٠١٩)، ص٢٣٣-٢٣٤؛حروب على غزة - - -هدف واحد وانتصار متكرر، مقال متاح على الرابط ر الاتي:

https://www.palinfo.com/news/2014/8/27/3;

العدوان الإسرائيلي على قِطاع غزة٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.alaraby.co.uk.enceclopedia/2015/10/11

(٣٨) كمال عطيه العبد حلس، اثر المتغيرات الاقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية(٢٠٠٥-٢٠١٢)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الاوسط غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١٣، ص٩٣.

(٣٩) للمزيد من الاطلاع على اهداف إسرائيل في الحرب على غزة عام٢٠٠٨. راجع: احمد حكمت عدوان، تغطية الصحافة الإسرائيلية للحرب على غزة٢٠٠٨-٢٠٠٩: دراسة تحليلية وصفية مقارنة لثلاثة صحف عبرية، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، مقدمة الى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الازهر، غزة،٢٠١٢، ص ص٦١-٦٤.

(٤٠) وليد سكرية، الاداء العسكري الإسرائيلي خلال العدوان، في مجموعة باحثين تحت عنوان: "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، تحرير: عبدالحميد الكيالي، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، (بيروت-٢٠٠٩)، ص ص٣٢-٣٥.

(٤١) عدوان، المصدر السابق، ص٥٧.

(٤٢) الكيالي، المصدر السابق، ص١٥، ابو البهاء، المصدر السابق، ص ص٥٨-٥٩.

(٤٣) **بشير موسى نافع**، الحرب على قطاع غزة، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721185228968739.html

(٤٤) نص مقتبس من: الكيالي، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٥) نص مقتبس من: تصريح لوزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، تحمل فيه حركة" حماس "مسؤولية تدهور الأوضاع في قطاع غزة القاهرة،٢٥/١٢/٢٠٠٨، مجلة دراسات فلسطينية(بيروت)، المجلد٢٠، العدد٧٧، ٢٠٠٩،ص١٩٠، متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

(٤٦) حلس، المصدر السابق،ص٩٤ ؛ تقرير معلومات (٢٧)، مصر وقِطاع غزة. . .،ص٢٠ .

(٤٧) عبدالجواد عبد الرحمن العطار، السياسة الإسرائيلية تجاه قِطاع غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٥-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات الشرق الأوسط مقدمة الى مجلس كلية الآداب للعلوم الإنسانية، جامعة الازهر،غزة،٢٠١٦، ص١١١ ؛ سكرية، المصدر السابق، ص ص٣٥-٣٦.

(٤٨) الكيالي، المصدر السابق، ص ص١٥-١٧.

(٤٩) للاطلاع على المزيد من تلك الانتهاكات والخسائر. راجع: سهيل خليل ماضي، السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٢)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٤، ص١١١ وما بعدها؛ العطار، المصدر السابق، ص٨٠.

(٥٠) يورام ميتال، مصر: سياسة مواجهة الازمات، التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي٢٠١٠، ترجمة: مركز القدس للدراسات والاعلام ، منشورات مركز باحث للدراسات الفلسطينية، (بيروت-٢٠١١)، ص٢٠٥.

(٥١) نافع ، المصدر السابق.

(٥٢) نص مقتبس من : تقرير معلومات(٢٧) . . . . ، ص١٩؛ العطار، المصدر السابق، ص٨٣.

(٥٣) الغلبان، المصدر السابق، ص٧٥.

(٥٤) 3حروب على غزة. . ومواقف شعبية ومواقف شعبية مصرية ثابتة ورسمية متباينة، متاحة على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.al-sharq.com/article/14/07/2014/3

(٥٥) نص مقتبس من : اسامة محمد ابو نحل وسامي محمد الاخرس، المواقف الاقليمية من العدوان الإسرائيلي على قِطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠١٤(مصر وتركيا انموذجاً)رؤية سياسية تحليلية، بحث مقدم للحوار العلمي الثامن(التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد اوسلو) الى كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة- تشرين الاول/اكتوبر٢٠١٦،ص٧؛ العطار، المصدر السابق، ص١٧.

(٥٦) ابراهيم محمد ابراهيم سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي الى "الربيع العربي"(١٩١٧-٢٠١٣)، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية غير منشورة مقدمة الى مجلس معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية ،جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠١٥، ص٧٥ ؛

تقرير معلومات(٧)، مصر. . .،ص٦٣؛ 3حروب على غزة. . ومواقف شعبية . . .

(٥٧) ابو الهطل، المصدر السابق، ص٦٩؛ أبو نحل والاخرس، المصدر السابق، ص١٧.

(٥٨)مراد ابو البهاء، مصر وحماس. . ضرورة العلاقة ومسارها، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين ،٢٠١٢، ص٦١.

(٥٩) للمزيد من الاطلاع. راجع: محمد السعيد ادريس، المواقف العربية من العدوان، في مجموعة باحثين تحت عنوان: "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، (بيروت–٢٠٠٩)،ص ص١٨٠–١٨١؛ بو عابدة، المصدر السابق، ص ص٢٤٦–٢٤٧؛ عدوان، المصدر السابق، ص٦٤.

(٦٠) تقرير معلومات(٢٧)، المصدر السابق، ص ص٢٠–٢١؛ ابو البهاء، المصدر السابق، ص ص٦٢–٦٣

(٦١) للمزيد من التفاصيل . راجع: خالد شعبان، الحرب الإسرائيلية على قِطاع غزة، مجلة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني(فلسطين)، العد٣٥–٣٦، ٢٠١٢،ص ص١٣٥–١٣٦؛ عابدة، المصدر السابق، ص ص٢٥٠–٢٥١ ؛ حبيب، المصدر السابق، ص١١ وما بعدها .

(٦٢) تقرير معلومات(٢٧)، المصدر السابق، ص ص ٤٧–٤٨ .

(٦٣) ابرز المواقف الدولية والعربية من العدوان الإسرائيلي على غزة، مقال متاح على الربط الالكتروني الاتي:

http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=348361; سيف، المصدر السابق، ص١٢٦

(٦٤) ربيع محمد الدنّان، السياسة الخارجية، سلسة مصرية بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة(٦)، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبيعة الاولى، (بيروت–٢٠١٦)، ص٣٥؛ابو عابدة، المصدر السابق، ص٢٥٧ .

(٦٥) 3حروب على غزة. . ومواقف. . .

(٦٦) أبو نحل والاخرس، المصدر السابق، ص١٩؛ غلبان، المصدر السابق، ص٩٣؛ ابو الهطل، المصدر السابق، ص٧٣ .

(٦٧) للمزيد من الاطلاع على ذلك. راجع: الدنّان، المصدر السابق، ص ص٣٦–٣٨؛ سيف، المصدر السابق، ص ص١٢٤–١٢٥؛ تقرير معلومات(٢٧)، المصدر السابق، ص ص٤٩ –٥٤ .

(٦٨)3 حروب على غزة. . ومواقف. . .

(٦٩) أبو عابدة، المصدر السابق، ص٢٥٦ .

(٧٠) للمزيد من الاطلاع. راجع: المصدر نفسه، ص ص٢٥٧–٢٥٩؛ سيف، المصدر السابق، ص١٢٦؛ العطار، المصدر السابق، ص٩٣ .

(٧١) ابراهيم محمود حبيب، العملية العسكرية "الإسرائيلية" الثانية على قِطاع غزة "عامود السحاب تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢"الاهداف والنتائج"، اطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية مقدمة الى كلية الشرطة الفلسطينية، غزة–فلسطين، د.ت، ص٢١.

(٧٢) ابو نحل والاخرس، المصدر السابق، ص ص١٩–٢٠.

(٧٣) العطار، المصدر السابق، ص ص١٠٤–١٠٥.

(٧٤) 3حروب على غزة. . ومواقف. . .

(٧٥) امينة رجب محمد زيارة، الخطاب الصحفي العربي ازاء العدوان الإسرائيلي على غزةعام٢٠١٤: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير في الصحافة، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية غزة، ٢٠١٦، ص ص٩٠–٩١.

(٧٦) الدنّان، المصدر السابق، ص٣٩.

(٧٧) زيادة، الصدر السابق، ص٩٠.

(٧٨) 3حروب على غزة. . ومواقف. . .

(٧٩)للتفاصيل . راجع: يوال جوزنسكي، معركة غزة حلبة تنافس عربية منشورات مركز دراسات الامن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مركز اطلس للدراسات الإسرائيلية، (غزة–٢٠١٥)، ص ص١٦٥–١٦٧.

(٨٠) مصر والعدوان على غزة، مقال متاح على الرابط الالكتروني الاتي:

http://www.sis.gov.eg/section/11281/5132?lang=ar

(٨١) افريم كام، مصر، حماس، إسرائيل: الوسيط غير المحايد، منشورات مركز دراسات الامن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مركز اطلس للدراسات الإسرائيلية، (غزة–٢٠١٥)، ص١٧٨.

(٨٢) تقرير معلومات(٢٧)، المصدر السابق، ص٧٨.